

تحليل واقع المديونية الخارجية في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

د. احمد ابو بكر عبد العزيز حسن *

(*). د. احمد ابو بكر عبد العزيز حسن: المعهد العالى للحاسبات وتكنولوجيا المعلومات – اكاڤيمية الشروق، وله اهتمامات بحثية فى الاقتصاد الدولى والتنمية الاقتصادية •

Email : ahmedabubakr693@gmail.com

الملخص :

تناول البحث تحليل واقع الدين الخارجي في مصر، من خلال دراسة تطور الدين الخارجي للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، ومؤشرات الدين الخارجي حيث تم استخدام العديد من المؤشرات أهمها (مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر إجمالي الدين الخارجي إلى حصة الصادرات من السلع والخدمات، مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصة الصادرات من السلع والخدمات، مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي)، وملامح توزيع الدين الخارجي لمصر من حيث (أجل الاستحقاق، القطاع المدين، العملات الأجنبية، الدول والجهات الدائنة)، ويهدف البحث إلى التحقق من الفرضية التالية " تواجه مصر أعباء نتيجة تقادم حجم الدين الخارجي" حيث تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى أن الدين الخارجي في مصر مازال في الحدود الآمنة دولياً إلى حد ما، مقارنة بدول أخرى في الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى أن نسبة الديون الخارجية طويلة الأجل في مصر تتراوح بين ٨٤.٥% كحد أدنى في نهاية يونيو ٢٠١٧، ونسبة ٩١.٢% كحد أقصى في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، الأمر الذي يُشير إلى الطمأنة قدر الإمكان تجاه الالتزامات قصيرة الأجل والتي لا يتخطى مداها الزمنى عام، ولكن مصدر الخطورة يكمن في ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتزايد نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات في تظل تراجع الأخير، وانخفاض نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي، حيث تستحوذ المؤسسات الدولية والإقليمية على النسبة الأعلى من الديون المستحقة وعلى رأسهم صندوق النقد والبنك الدوليين، ويمثل الدولار الأمريكي النسبة الأكبر في عملات الدين الخارجي.

الكلمات المفتاحية : الدين الخارجي، مؤشرات، مصر.

Abstract:

The research analyzed the reality of external debt in Egypt, by studying the development of external debt for the period (2017-2021), and indicators of external debt, where many indicators were used, the most important of which are (external debt-to-GDP ratio indicator, total external debt-to-exports proceeds from Goods and services, the indicator of external debt service to the proceeds of exports of goods and services, the indicator of the ratio of international reserves to total external debt), and the features of the distribution of external debt to Egypt in terms of (maturity, debt sector, foreign currencies, creditor countries and parties), and the research aims to verify The following hypothesis "Egypt faces burdens as a result of

the increase in the volume of external debt" where the descriptive analytical approach was adopted, and the study concluded that the external debt in Egypt is still within the safe limits internationally to some extent, compared to other countries in emerging markets, in addition to the proportion of external debt is long The term in Egypt ranges between a minimum of 84.5% at the end of June 2017, and a maximum rate of 91.2% at the end of December 2021, which indicates reassurance as much as possible regarding short-term obligations whose time period does not exceed one year. M, but the source of danger lies in the high ratio of external debt to gross domestic product, the increase in the ratio of external debt to total exports while the latter continues to decline, and the decrease in the ratio of international reserves to total external debt, as international and regional institutions acquire the highest percentage of outstanding debts, led by The International Monetary Fund and the World Bank, and the US dollar represents the largest proportion of foreign debt currencies.

Keywords: External debt, indicators, Egypt.

١ - المقدمة :

اصبحت قضية الدين الخارجي ظاهرة هامة تمثل تحدي حقيقي للعديد من البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. ويزداد حجم هذه المشكلة مع تزايد حجم التحديات المتعددة التي تواجهها هذه الدول مثل انتشار فيروس كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية وما ترتب على تلك الازمات من أثار سلبية مختلفة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الأمور الهامة. من هنا بدأت جميع الدول في التعاون لمواجهة هذه المشكلة، ودراسة الأسباب الكامنة وراء تزايد حجم الدين الخارجي والذي ارتبط بزيادة حجم الإنفاق العام والذي ازدادت معه الاختلالات المالية، وازداد الدين الخارجي بشكل حاد كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في جميع الدول تقريباً، بل ومن المحتمل أن يزداد الأمر سوءاً إذا ما أضيفت إليه برامج الإنفاق الاجتماعي. ولم تكن مصر بمعزل عن العالم، إذ تشير الإحصاءات إلى الزيادة المستمرة في الدين الخارجي وارتفاع نسبته من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى تزايد أعباء خدمته، وهو ما يتطلب دراسة الموضوع للتعرف على أسباب الأزمة.

٢ - مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في دراسة واقع الدين الخارجي في مصر، حيث قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى أربع محاور من خلال التركيز على الترابط والتسلسل بين المحاور وذلك كما يلي:

- المحور الأول:** الإطار النظري للدراسة.
- المحور الثاني:** تطور الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- المحور الثالث:** مؤشرات الدين الخارجي لمصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- المحور الرابع:** ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- المحور الخامس:** الآثار الاقتصادية للديون الخارجية في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٣ - فروض البحث :

تعتمد الدراسة على فرضية رئيسية وهي "تواجه مصر أعباء نتيجة تفاقم حجم الدين الخارجي".

٤ - أهمية البحث :

يمثل الدين الخارجي أداة هامة من أدوات السياسة المالية، لما لها من أهمية بالغة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام، وارتباطه بتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية، وتعد قضية الدين الخارجي من أهم التحديات ذات التأثير على اقتصاديات الدول إيجاباً أو سلباً من خلال تأثيرها على احتياجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية، وهذا التأثير يتحدد من خلال قدرة متخذي القرار على رسم السياسات والمرونة في استخدام أساليب جديدة ومتطورة تتناسب مع كل وقت للوصول إلى الأهداف النهائية.

٥ - أهداف البحث :**يهدف البحث إلى التعرف على :**

- أ. تطور الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- ب. مؤشرات الدين الخارجي لمصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.
- ج. ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر ٢٠١٧-٢٠٢١.

٦ - منهج البحث :

تعتمد الدراسة منهج إستنباطي إستقرائي اعتماداً على الأسلوب الوصفي التحليلي بهدف تحليل تطور الدين الخارجي ومؤثراته ولامح توزيع الدين الخارجي لمصر.

٧- حدود الدراسة:

- المكانية: جمهورية مصر العربية .

- الزمانية: ٢٠١٧-٢٠٢١.

٨- الدراسات السابقة:

دراسة (عبد الهادي، سامر، ٢٠١٣)^١: "الأثار الاقتصادية للمديونية الخارجية- حالة الأردن (١٩٩٠-٢٠١١): استهدفت الدراسة إلى الكشف عن العلاقة بين المديونية الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الأردن خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)، وتعد مشكلة المديونية الخارجية أهم المشاكل التي واجهتها الدول العربية كغيرها من الدول النامية لاعتبارها مصدرا هاما من مصادر الدخل بالنسبة للدول النامية وباعتبار أن الأردن أحد هذه الدول، والتي تعتمد على الدين الخارجي لتمويل الفجوة الادخارية وميزان المدفوعات. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أن هناك أثراً سلبياً للمديونية الخارجية على كل من النمو الاقتصادي، والاستهلاك، والمدخرات المحلية، الاستثمار والميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات وان فاعلية القروض الخارجية في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية تعتمد على كيفية استخدام تلك القروض، وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية ومحاولة التقليل من القروض الخارجية.

دراسة (طالب، السلطان، ٢٠١٧)^٢: تناولت الدراسة "اثر بعض المتغيرات على المديونية

الخارجية في مصر للمدة ١٩٩٤-٢٠١٤"، حيث سعت مصر لتضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية، اهتمت مصر بعملية التنمية هدفاً للتخلص من حالة التخلف والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، إلا أن عدم القدرة على تسديد خدمة الدين تعرقل مسيرة مصر نحو التقدم والنمو الاقتصادي، لذلك عملت على بذل الكثير من الجهود للتخفيف من حدة آثار أعباء المديونية الخارجية.

دراسة (الجزار، ٢٠١٧)^٣: تحلل هذه الدراسة "أزمة الدين العام والآثار المترتبة عليها"

حيث تسعى إلى تسليط الضوء على أزمة الدين العام لمحاولة إقتراح السبيل للخروج الأمن وبأقل

^١ عبد الهادي، وآخرون، الاثار الاقتصادية للمديونية الخارجية حالة الأردن ١٩٩٠-٢٠١١، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠١٣.

^٢ زياد عز الدين طه وآخرون، اثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٠، ٢٠١٧، ص ص ٢٧١-٢٨٦.

^٣ حسام عبد العال، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ٢، يوليو ٢٠١٧، ص ص ٢٥٣-٣٤٤.

الخسائر من هذه الأزمة، مع الاستفادة قدر المستطاع بالقروض التي انتجت هذا الدين، وقد تم التوصل إلى ضرورة التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة حتى لا يحدث عجز يتزايد ويتراكم يؤدي إلى مخاطر عديدة، والدوران في حلقة مفرغة من الديون، أي سداد الديون القديمة بديون جديدة دون توقف مع تنظيم تدفقات الموازنة العامة سواء التدفقات الداخلة أو الخارجة من موارد ومصروفات بما يقلل من اللجوء للدين العام أو السحب على المكشوف للحد من تكلفة الدين العام وبالتالي ترشيد الإنفاق على فوائد واقساط الدين العام.

دراسة (عارف، ٢٠٢٠):^٤ تناولت دراسة "الدين الخارجي واثره على النمو الاقتصادي في مصر - دراسة تحليلية قياسية خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٨" كثيراً من الجوانب والأبعاد الحقيقية لمشكلة الدين الخارجي في مصر، اعتماداً على المنهج العلمي بأساليبه وأدواته، لتحديد أثر الدين الخارجي وبعض المتغيرات على النمو الاقتصادي في مصر خلال المدة (١٩٩١-٢٠١٨)، وذلك باستخدام أحد نماذج الاقتصاد القياسي، وهدفت الدراسة إلى تقديم تحليل قياسي، لتوضيح أثر الدين الخارجي لمصر على النمو الاقتصادي، واسباب تزايدته خلال مدة الدراسة، كما هدفت إلى إلقاء الضوء على إيجابيات الدين الخارجي وسلبياته. وانتهت الدراسة إلى عدة نتائج متوافقة مع الواقع الاقتصادي في مصر، أهمها: أن الدين الخارجي ما هي إلا نتاج طبيعي للخصائص التي تتصف بها دول العالم الثالث، وأبرزها: ندرة مواردها النقدية المحلية.

دراسة (جابر، ٢٠٢٠):^٥ تناولت هذه الدراسة "أثر الدين الخارجي علي النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية" حيث استهدفت الدراسة تحليل ملف الدين الخارجي المصري من جوانبه المختلفة والمتعددة والمتنوعة للوصول للصورة الواضحة لمدى قدرة مصر على الوفاء بالتزاماتها من خلال تحليل أهم مؤشرات الدين الخارجي وتقدير أهم العوامل التي تؤثر في الدين الخارجي وتقدير أثر الدين الخارجي على كل من (النمو الاقتصادي، الصادرات، مستوى التضخم، حجم الاحتياطي النقدي) خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لتزايد الدين الخارجي على كلا من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم في

^٤ - خالد عارف محمد، الدين الخارجي واثره على النمو الاقتصادي في مصر - دراسة تحليلية قياسية خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٨، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد ٩، يناير ٢٠٢٠، ص ص ٥٥-٨٢.

^٥ - منال جابر مرسى، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ص ١-٤٠.

مصر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٩. وأن القروض الخارجية في معظمها من النوع الصعب، الضار بالاقتصاد، لأنها قصيرة ومتوسطة الأجل ومرتفعة التكلفة.

دراسة (شرف، شاهين، ٢٠٢١)^٦: تناولت هذه الدراسة موضوع "تحليل استدامة الدين الخارجي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩: دراسة تحليلية - قياسية"، وذلك للوقوف على مدى قدرة تلك الدول على الوفاء بالتزامات ديونها الخارجية على المدى الطويل ولتحقيق ذلك الهدف تستخدم الدراسة المنهج التحليلي القياسي. الذي يشمل مدخلين. المدخل الأول يعتمد على استقراء البيانات الكمية عن مؤشرات الديون الخارجية، لتوصيف اتجاه وتطور تلك المؤشرات، ثم مقارنتها بمستويات عتبة الاستدامة التي حددتها المنظمات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين. أما المدخل الثاني فيستخدم منهجية القيمة الحالية للتحقق من أن القيمة الحالية لصافي إيرادات تلك الدول من النقد الأجنبي تغطي رصيد الدين القائم. وتتطلب هذه المنهجية اختبار استقرار السلاسل الزمنية للدين الخارجي والواردات والصادرات، واختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تدهور في مؤشرات الدين الخارجي بشكل عام، خاصة خلال العقد الأخير، مما يندر بصعوبة استدامة الدين الخارجي لتلك الدول، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع ما خلصت إليه نتائج التحليل القياسي. في أن الدين الخارجي في كل من مصر والسودان والمغرب وتونس ولبنان والأردن غير مستدام، بينما كان مستداماً في الجزائر وموريتانيا، وتمثل هذه النتائج رسالة إنذار مبكر إلى صانعي السياسات بأن هناك أزمة ديون تلوح في الأفق.

دراسة(2016, Khamis, Mohamed, Nesren)^٧ :

(External Debt & Economic Growth : Case of Tunisia)

استهدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير الديون الخارجية التي تقاس من قبل اثنين من المؤشرات وهي الديون المستحقة وخدمة الديون بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات (على الاستثمار والنمو الاقتصادي في تونس خلال المدة (١٩٦١-٢٠١١) لمدة ٤٠ سنة واعتمد الباحثون استخدام نموذج متجه الانحدار (VAR) وظهرت النتائج على المدى القصير أن الديون المستحقة وخدمة

^٦ - مصطفى فتحي شرف وآخرون، تحليل استدامة الدين الخارجي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩: دراسة تحليلية - قياسية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٨، العدد ٣، ابريل ٢٠٢١، ص ٥٧-٩٢.

7- Khamis,zaghdoudi,mohamad, mezni, Nesrine ,Djebali, Between External Debt and Economic Growth: case of Tunisia , International Journal of Economic and Finance, Vol 8,NO6,2016.

الديون بالنسبة إلى الصادرات من السلع والخدمات لا تسبب النمو الاقتصادي، و أما على المدى الطويل فإن خدمة الدين تضر الاقتصاد التونسي ، وأن مشكلة الاقتصاد التونسي ليست مشكلة الدين في حد ذاته ولكن المشكلة تكمن في ما يتعلق باستخدام هذا الدين، ففي حالة عدم وجود سياسة واضحة لاستثمار هذه الديون بطريقة صحيحة وتزايد معدل البطالة بين الخريجين اضافة إلى ذلك فإن القصد منه الحصول على حصة كبيرة من الأموال المقترضة لدفع رواتب القطاع العام التي تمثل أكثر من ثلث ميزانية الدولة في السنوات الأخيرة. ان الديون الخارجية لم تعمل على تطوير تلك الرواتب بل تذهب إلى استهلاك السلع المستوردة التي لا يمكن ان تنتج محليا.

التعليق على الدراسات السابقة والفجوة البحثية: تعتبر جميع الأدبيات السابقة دراسات مرجعية، خاصة وأنها تساهم في معظمها في دراسة العلاقة بين الدين الخارجي والمؤشرات الاقتصادية وفي مقدمتها النمو الاقتصادي وبالأخص في الدول الناشئة، وأن مشكلة معظم الاقتصادات الناشئة ليست مشكلة الدين في حد ذاته ولكن المشكلة تكمن في ما يتعلق باستخدام هذا الدين، ففي حالة عدم وجود سياسة واضحة لاستثمار هذه الديون بطريقة صحيحة والتي يذهب معظمها إلى استهلاك السلع المستوردة التي لا يمكن ان تنتج محليا، مما يؤدي إلى تزايد أعباء هذا الدين وتأثيره بشكل سلبي على كلا من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات والاحتياطي النقدي ومستوى التضخم، وبالأخص القروض الخارجية قصيرة ومتوسطة الأجل ذات التكلفة المرتفعة والتي تعد من النوع الصعب، الضار بالاقتصاد. وأوصت الدراسات السابقة إلى ضرورة الاعتماد على الموارد المحلية ومحاولة التقليل من القروض الخارجية.

أما هذه الدراسة فقد ركزت على واقع الدين الخارجي في مصر للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) حيث شهدت تلك الفترة إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تمت في نوفمبر ٢٠١٦، بالإضافة إلى تداعيات فيروس كوفيد ١٩، حيث تناولت الدراسة تطور الدين الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ ومن واقع البيانات المتاحة لأحدث فترة زمنية، ومؤشرات الدين الخارجي (الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من السلع والخدمات، خدمة الدين الخارجي إلى حصيللة الصادرات من السلع والخدمات، نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي) . وملاحق توزيع الدين الخارجي لمصر من حيث (أجل الاستحقاق، القطاع المدين، العملات الأجنبية، الدول والجهات الدائنة)، وهي تعبر عن إضافة جديدة للدراسات الخاصة بهذا المجال.

المحور الأول الإطار النظري

١. ما هية الديون الخارجية:

تعد ظاهرة الديون الخارجية ظاهرة قديمة وليست ظاهرة حديثة، ويرجع تاريخها إلى بداية النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتتسبب هذه الديون في حدوث أزمات اقتصادية عالمية، فتاريخ الديون لا ينحصر فقط في الدول النامية، بل يمتد أيضا إلى الدول المتقدمة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرهم، وبالرغم من أنه لا يوجد إجماع بين الاقتصاديين حول تعريف محدد للديون الخارجية، إلا أن هناك تعريف واحد لثلاث هيئات دولية، وهي صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، حيث شكلت هذه الهيئات عام ١٩٨٤ مجموعة عمل في تقريرها التعريف المركزي للديون الخارجية والذي ينص على:

" الدين الخارجي الإجمالي في تاريخ معين يعادل مجموعة الإلتزامات التعاقدية الجارية والمؤدية إلى دفع المقيمين في دولة ما إلى غير مقيمين من خلال دفع أصل الدين مع فوائدها أو بدونها، أو دفع الفائدة مع الأصل أو بدونه".^٨

ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب لأفراد أو لهيئات من غير المقيمين ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات".^٩

٢. الآثار الاقتصادية للديون الخارجية وفقاً للمدارس الاقتصادية:

تناولت العديد من المدارس الاقتصادية رأيها الخاص بالتأثير الاقتصادي للديون الخارجية، وهي كالتالي:^{١٠}

أ. النظرية الكلاسيكية:

اعتبر الكلاسيك أن القروض مصدر تمويل استثنائي يتم اللجوء إليه في أضيق الحدود، ويرجع السبب وراء ذلك إلى إيمانهم بضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن التوازن

^٨ - عاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٥، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ص ١٠.

^٩ - صندوق النقد الدولي، "إدارة الدين الخارجي"، واشنطن، الوثيقة رقم 6/11/11-91/INST، ١٩٩١، ص ٣٩.

^{١٠} - Panizza, Domestic And External Public Debt In Developing Countries, UNCTAD Discussion Papers, United Nations Conference on Trade and Development, 2008, P34.

الاقتصادي يتحقق تلقائياً فيما يعرف باليد الخفية، وبالتالي فإن تدخل الدولة من خلال الافتراض يضعف الدولة ويبعدها عن التوازن المنشود. وقد بنى الكلاسيك رأيهم الخاص بناءً على رأي "ديفيد ريكاردو" والذي ينص على "على وجود علاقة بين عجز الموازنة وعجز الحساب الجاري وعبر عن هذه الحالة في قانون التكافؤ والذي يفيد بأن الزيادة في مدخرات الأفراد لا بد وأن تتساوى مع التناقص في المدخرات الحكومية لأن الأفراد يتوقعون مع انخفاض المدخرات الحكومية أن الأعباء الضريبية المفروضة عليهم سوف تزداد كرد فعل لإنخفاض المدخرات الحكومية، وبالتالي فإن العجز الحكومي هو عجز مؤقت لا تغذيه الديون بل من المدخرات الخاصة، لذلك نجد أن هذه النظرية نادى بضرورة الحفاظ على توازن الموازنة حتى لا تغطي من المدخرات المحلية أو القروض . وارتبط هذا الرأي بافتراضين وهما: ثبات المعروض النقدي وعدم انتاجية الانفاق الحكومي، وافتراض التشغيل الكامل للعمالة.^{١١}

ب. النظرية الكينزية:

فشلت المدرسة الكلاسيكية في معالجة أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات وما صاحبها من بطالة وكساد، حيث اقترح " جون مينرد كينز" من خلال نظريته والتي عرفت بأسم " النظرية الكينزية" ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تطبيق السياسة المالية والنقدية.^{١٢}

يرى كينز أن القروض شأنها شأن العناصر الأخرى المكونة لجانب الموازنة العامة للدولة وهي أداة هامة تستخدمها الدولة في تحقيق أهداف المجتمع وتوجيه الاقتصاد القومي نحو الاستقرار.^{١٣} ويرى انصار المدرسة الكينزية أن أثر القروض على الاستهلاك والدخل أقل من تأثير الضرائب، وذلك لأن التوسع في الإنفاق العام عن طريق الافتراض سيؤثر بشكل إيجابي على الطلب الكلي في الاقتصاد وبالتالي سوف يرتفع التشغيل ويزداد الدخل القومي.

ج. النظرية النقدية الحديثة:

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، حيث ترى هذه النظرية ضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتي تعد سبباً رئيسياً في عجز الموازنة

^{١١}- Woodford, Michael, "Public Debt and the Price Level", Princeton University, 1998, P62.

^{١٢}- فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية: دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص ٥٥.

^{١٣}- ميساء عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، ص ٨.

العامه للدولة وبالتالي تراجع في النمو الاقتصادي مصحوباً بارتفاع الأسعار، كما أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وحدوث ما يسمى بالتضخم الركودي وعدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وإن ثبت نجاحه في الدول المتقدمة فهذا ليس معناه إمكانية تعميمه على الدول النامية التي تعاني من انخفاض دخل الفرد ومعدلات الادخار، وبالتالي تعجز رؤوس الأموال فيها عن تنفيذ المشروعات التنموية.

٣. مبررات اللجوء إلى الدين الخارجية:

يعد الدين بشكل عام أحد الوسائل الهامة التي تعتمد عليها الدولة للحصول على الموارد التي تحتاج إليها لمواجهة اعبائها العامة. وتلجأ الدولة عادة للإستدانة في حالة عدم تغطية إيراداتها العامة نفقاتها العامة. ويقدم في هذا الصدد مبررات اللجوء إلى الدين الخارجية. وفيما يلي أهمها:

أ. تلجأ الحكومة إلى الدين الخارجي بسبب وجود اختلالات حادة في الاقتصاد القومي، ويقصد بذلك وجود اختلال بين حجم الموارد المتاحة، وحجم الاحتياطات الفعلية التي يحتاجها الاقتصاد القومي، ومن أهم معالم الاختلال في التوازن الاقتصادي العام، الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك.^{١٤}

ب. يؤدي الفساد الإداري والمالي الذي يظهر في الحكومة في عدم نجاح السياسات الاقتصادية وبالتالي فشل الحكومة في تنفيذ برامجها، كما يتسبب الفساد في إهدار حق الدولة في تحصيل الضرائب وهو مورد هام يساهم في سداد فجوة الموارد المحلية وتقليل الإعتماد على الدين الخارجي وما ينتج عنه من أعباء اقتصادية واجتماعية.^{١٥}

ج. وقد تلجأ الحكومات إلى الدين الخارجي لحشد الموارد اللازمة لتمويل مشروعات البنية الأساسية، والتي لا تتحملها إيرادات الدولة خلال سنة مالية واحدة ويظهر ذلك جلياً كما في حالة التعجيل بالمشروعات ذات الدفعة القوية مثل الصناعات الثقيلة أو شراء مستلزمات انتاجية للمشروعات العامة التي تديرها الحكومة.^{١٦}

د. اتبعت الدول النامية أنماطاً للاتفاق المبنية على الزيادة في الاستهلاك الكلي من السلع والخدمات بمعدلات تفوق كثيراً إمكانيات الإنتاج المحلي وهذا يشجع الواردات على حساب الصادرات، و لهذا

^{١٤} - جهاد صبحي، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، مصر، مجلد ١١، عدد ٣٣، مصر، ٢٠٠٧، ص ٢٣.

^{١٥} - يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ستابرس للطباعة والنشر، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣٩١.

^{١٦} - المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ص ١٥.

عجزت الادخارات المحققة محليا عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار المستهدف، و نظرا لتبني الدول النامية لبرامج طموحة للنمو، وكان نتائج ذلك حدوث فجوة موارد مالية مما جعل هذه الدول تضطر إلى الاعتماد على القروض الخارجية لتغطية هذه الفجوة بالإضافة إلى عاملي انخفاض أسعار الفائدة وتراكم الفوائض المالية للدول المصدرة للنفط ويحث أصحاب هذه الفوائض عن فرص الاستثمار.

هـ. تخصصت الدول النامية في قطاعات إنتاجية أو صناعية غير رائدة و اقل مردودية معتمدة على تكنولوجيا ضعيفة، كما تخصصت أيضا في تصدير مواد أولية بأسعار لا تتحكم فيها وإنما يتحكم في سعرها العرض والطلب عليهما في السوق في حين أن الدول المتقدمة تخصصت في قطاعات استراتيجية صناعية وزراعية ذات تكنولوجيا متطورة بالإضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدول النامية نتيجة لزيادة أسعار الواردات بمعدل اكبر من معدل تزايد أسعار الصادرات إلى تفاقم العجز الخارجي و اللجوء إلى تمويل هذا العجز عن طريق الاقتراض. فحصول صادرات الدول النامية تتميز بالتذبذب و ترتبط بظروف الاقتصاد العالمي وتميل أسعارها إلى الانخفاض في المدى الطويل، أما الواردات فإنها تتميز بكونها سلعا مصنعة و مواد غذائية تميل أسعارها إلى الارتفاع. وهكذا تجتمع مبررات اللجوء إلى الديون الخارجية والتي تبرر لجوء الحكومات إلى الاعتماد على الدين الخارجي، وبالتالي لم تعد الإدانة المطلقة للدين الخارجي أمراً مقبولاً في المالية الحديثة. وذلك لكونه أصبح أحد المصادر الرئيسية التي تعتمد عليها الحكومات لمعالجة عجز الموازنة العامة والتوسع في الإنفاق العام، وأداة للتحكم وتيسير مختلف الجوانب الاقتصادية.

المحور الثاني

تطور الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

تحول الاقتصاد المصري من اقتصاد موجه لا تعتبر فيه أسعار السوق موجهاً للقرارات الاقتصادية، إلى اقتصاد مفتوح يعتمد اعتماداً كبيراً على قوى الطلب والعرض داخل السوق والمؤشرات السعرية الناتجة عنه، وهو ما ألقى بظلاله على إدارة الحكومة للقطاع المالي من جانب والسياسات النقدية من جانب آخر، إذ أصبح نجاح المالية العامة معياراً للحكم على صحة وسلامة الاقتصادات وقدرتها على جذب رؤوس الأموال.

وفي ضوء ذلك يستهدف المحور الثاني تسليط الضوء على النقاط التالية:

١. تطور الدين الخارجي لمصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

٢. تطور خدمة الدين الخارجي لمصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١.

أولاً: تطور الدين الخارجي لمصر:

عرفت مصر خلال هذه الفترة تزايداً في مديونيتها الخارجية، وتضاعفت ديون مصر ٣ مرات خلال الـ ١١ عاماً الأخيرة، خاصة بعد الاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ عام ٢٠١١، حيث بلغت الديون عام ٢٠١١ تقريباً ٣٤.٤ مليار دولار، ثم قفزت خلال عامين ١٠ مليار دولار تقريباً، ويوضح الجدول التالي تطور الدين العام الخارجي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

جدول رقم (١): تطور المديونية الخارجية لمصر (٢٠١٧-٢٠٢١) بالمليار دولار:

السنة	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢٠-٢٠١٩	٢٠٢١-٢٠٢٠
إجمالي الدين الخارجي	٧٩	٩٢.٦	١١٤.٥	١٢٩.٨	١٣٧.٨

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري - سنوات مختلفة.

٧ من الجدول السابق نلاحظ ما يلي^{١٧}:

- بلغ متوسط إجمالي الدين الخارجي بالنسبة لمصر من عام (٢٠١٦-٢٠١٧) إلى عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) نحو ١١٠.٧ مليار دولار، وبلغ الحد الأدنى ٧٩ مليار دولار في عام ٢٠١٧، ويحد أقصى ١٣٧.٨ مليار دولار في عام ٢٠٢١ .

^{١٧} - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- ارتفع إجمالي الدين الخارجي بكافة آجاله إلى نحو ٧٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ بزيادة قدرت بنحو ٢٣.٣ مليار دولار بمعدل زيادة ٤١.٧% مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٦. ويرجع السبب وراء هذا الارتفاع إلى زيادة صافي الاستخدام من القروض والتسهيلات والودائع بنحو ٢٣.٦ مليار دولار، وانخفاض أسعار صرف العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠.٣ مليار دولار.

- بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٨ نحو ٩٢,٦ مليار دولار أمريكي ليسجل ارتفاعاً بنحو ١٣,٦ مليار دولار، وبمعدل ١٧,٢% (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٧). وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة لزيادة كل من صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٣,٢ مليار دولار، وأسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٤ مليار دولار.

- بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٩ نحو ١٠٨,٧ مليار دولار أمريكي ليسجل ارتفاعاً بنحو ١٦,١ مليار دولار، وبمعدل ١٧,٣% (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٨). وقد جاء ذلك الارتفاع محصلة لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٦,٥ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٤ مليار دولار.

- بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٠ نحو ١٢٩,٨ مليار دولار أمريكي بزيادة بنحو ١٥.٣ مليار دولار، وبمعدل ١٣,٦% (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠١٩). وقد جاءت تلك الزيادة محصلة لارتفاع صافي المستخدم من القروض والتسهيلات بنحو ١٥,٤ مليار دولار، وتراجع أسعار صرف معظم العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي بنحو ٠,٦ مليار دولار.

- بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢١ نحو ١٣٧.٨ مليار دولار أمريكي بزيادة بنحو ٨ مليار دولار، وبمعدل ٦.٢% (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٠).

- بلغ رصيد الدين العام الخارجي نحو ١٥٥.٧ مليار دولار بنهاية الربع الرابع من العام المالي المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢، مقارنة بنحو ١٣٧.٨ مليار دولار للربع الرابع من العام المالي السابق بنسبة زيادة ١٣% بمقدار ٢٠ مليار دولار، ويتوزع الدين العام الخارجي ما بين ١٣١.٣ مليار دولار طويلة الأجل مقارنة بنحو ١٢٤ مليار خلال نفس الفترة، ونحو ٢٦.٤٤١ مليار دولار دين قصير الأجل مقارنة بنحو ١٣.٧ مليار دولار خلال نفس فترة المقارنة، وانخفض إجمالي حجم الدين طويل الأجل إلى نحو ١٢٩.١ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٢ مقابل ١٣١.٤ مليار

دولار بنهاية مارس ٢٠٢٢. فيما ارتفع الدين قصير الأجل بقيمة ١٨٧ مليون دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٢ ليسجل ٢٦.٦ مليار دولار مقابل ٢٦.٤ مليار دولار في نهاية مارس من نفس العام.

■ كان لعام الجائحة مساهمة كبيرة في ذلك الارتفاع، حيث ارتفع الدين في عام ٢٠٢٠ بنسبة ١٣.٣ % على أساس سنوي، وتلي ذلك ارتفاعه في العام ٢٠٢١ بنسبة ٦.٢ %، ويمكن الربط بشكل كبير بين الزيادة في تلك الديون وبين تمويل عجز الموازنة العامة بالدولة بهدف الإنفاق على الرعاية الصحية في البلاد أثناء فترة الجائحة والتي استمرت لمدة عامين ونصف تقريبا (٢٠١٩ وحتى النصف الأولى من عام ٢٠٢٢)، كان معظم تلك القروض بسبب الجائحة؛ إذ حصلت مصر على قروض بقيمة ٢.٨ مليار دولار بموجب "أداة التمويل السريع" والذي استقبلته مصر في مايو ٢٠٢٠ للمساعدة في دعم ميزان المدفوعات وسط الجائحة. واستقبلت مصر أيضا من صندوق النقد الدولي مبلغ ٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ من الاستعداد الائتماني بقيمة ٥.٢ مليار دولار في عام واحد. أما عن باقي الدين فقد حصلت مصر على تمويل من خلال بيع سندات في السوق الدولية بمبلغ ٥ مليار دولار.

ثانياً: تطور خدمة الدين الخارجي لمصر:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المُعضلة الحقيقية في أزمة الدين الخارجي، هي أعباء خدمة الدين؛ حيث بلغ حجم المُخصصات لبند الفوائد في موازنات العامة ما يعادل ثلث إنفاق الحكومة؛ أي أن الحكومة تنفق أكثر من ثلث مصروفاتها على سداد فوائد ما اقتترضته سابقاً هذا من جهة، وهو ما يعني أن الدين العام لن يتوقف عن النمو طالما كان هناك عجز في الموازنة، وبصورة عامة كلما كان الدين العام كبيراً كلما زادت مدفوعات الفائدة. ويوضح الجدول التالي تطور خدمة الدين الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

جدول رقم (٢): تطور خدمة الدين الخارجي في مصر للفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) بالمليار دولار:

السنة	٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢٠-٢٠١٩	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠-٢٠٢١
خدمة الدين الخارجي	٧.٣	١٣.٢	١٣.٤	١٧.٢	٧.٨
التغير في خدمة الدين الخارجي %	-	%٨٠	%١.٥	%٢٨.٤	%١٣

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري- سنوات مختلفة.

✓ من الجدول السابق نلاحظ ما يلي^{١٨}:

- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ٧.٣ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧. حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ٦.١ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ١.٢ مليار دولار (متضمنة الفوائد على الودائع والسندات خلال السنة).
- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ١٣.٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بنسبة زيادة بلغت نحو ٨٠% عن السنة المالية السابقة، وبلغت الأقساط المسددة نحو ١١.١ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٢.١ مليار دولار (متضمنة الفوائد على الودائع والسندات خلال السنة).
- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ١٣.٤ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ بنسبة زيادة بلغت نحو ١.٥% عن السنة المالية السابقة، وبلغت الأقساط المسددة نحو ١٠.٢ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٣.٢ مليار دولار (متضمنة الفوائد على الودائع والسندات خلال السنة).
- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ١٧.٢ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت نحو ٢٨.٤% عن السنة المالية السابقة، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأقساط المسددة بنحو ٣ مليار دولار لتسجل ١٣.٢ مليار دولار، فضلاً عن زيادة الفوائد المدفوعة بنحو ٠.٧ مليار دولار لتصل إلى ٤ مليار دولار.
- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ٧.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠٢١ مقابل ٦.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة زيادة بلغت نحو ١٣%، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ٥.٨ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٢ مليار دولار.
- بلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ١٣.٧ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقابل ٧.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠/٢٠٢١ بنسبة زيادة بلغت نحو ٧٥.٦%، حيث بلغت الأقساط المسددة نحو ١١.٧ مليار دولار، والفوائد المدفوعة نحو ٢ مليار دولار.

^{١٨} - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

المحور الثالث

مؤشرات الدين الخارجي لمصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

- لقد كان لأزمة الديون الخارجية تبعات خطيرة على الدول المدينة، فبعد أن كانت الاستدانة في نظر هذه الدول الطريق الوحيد للحصول على ما يلزم من التمويل، اتضح فيما بعد أنها فشلت في هذا الاختيار، ومن بين الآثار ما يلي:^{١٩}
- الاقتراض لسداد ديون قديمة.
 - تناقص الاحتياطي النقدي الأجنبي وإضعاف الثقة الدولية في البلد المدين وبالتالي إضعاف جدارته الإئتمانية.
 - إضعاف القدرة على الاستيراد والعجز في ميزان المدفوعات.
 - تخفيض الإنفاق الاجتماعي وانخفاض الادخار المحلي.
 - تزايد التبعية الخارجية.
 - الإنكماش الاقتصادي.

تواجه معظم البلدان النامية حلقات مفرغة كثيرة من أهمها الحلقة المفرغة للديون (الحلقة الخبيثة) وتشير الحلقات المفرغة إلى أن الدول المدينة لا تواجه عقبات منفصلة، بل تواجه عقبات تتأثر بالعقبات الأخرى وتؤثر فيها، أي هي سبب ونتيجة في نفس الوقت للعقبات الأخرى، ويمكن تصوير الحلقة المفرغة للديون كما هو موضح بالشكل رقم (١). وتشير هذه الحلقة إلى العقبات العديدة التي تعترض عملية التنمية في البلدان النامية ومن أبرزها تراجع الإنتاجية نتيجة توجيه القرض على السلع الإستهلاكية وليس للأنشطة الإنتاجية، وبالتالي محدودية الصادرات مع تزايد الاعتماد على الواردات (مع ارتفاع معدل التضخم العالمي) والذي يترتب عليه ارتفاع معدل التضخم داخلياً (وهو تضخم مستورد وليس ناتج عن ضغط الطلب الكلي) وبالتالي تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين وعجز المستهلكين عن توفير احتياجاتهم الأساسية، والذي يؤدي إلى تزايد عجز الميزان التجاري بصفة خاصة وعجز ميزان المدفوعات بشكل عام وتناقص الاحتياطيات الأجنبية المملوكة للدولة مما يدفعها إلى مزيد من الاقتراض لتسوية الاختلال (العجز) في ميزان المدفوعات من جانب

^{١٩} - زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، عدد ١٣، ١٩٩٩، ص ٥٦.

وسداد خدمة الدين الخارجي (اقساط القروض والفوائد)، وإن هذه الحلقات المفرغة لدى البلدان النامية من شأنها إبقاء هذه الدول في حالة ركود عند مستوى التخلف. شكل رقم (١): تراكم الدين الخارجي (حلقة الديون الخبيثة/ المفرغة):



المصدر: الشكل من إعداد الباحث.

✓ مؤشرات الدين الخارجي:

لقياس عبء الديون الخارجية على الاقتصاد المصري خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) يتم استخدام العديد من المؤشرات أهمها:

١. مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 ٢. مؤشر إجمالي الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
 ٣. مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات من السلع والخدمات.
 ٤. مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي.
- وفي ضوء ذلك يستهدف المحور الثالث تسليط الضوء على المؤشرات السابقة. أولاً: مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

إن ارتفاع هذه النسبة يعني أن جزء من الناتج المحلي الإجمالي تذهب على أقساط وفوائد الديون، مما يعني استنزاف الموارد المالية للدولة المدينة، مما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار والادخار والتوظيف والإنتاج، وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر فإنه لا يعطي دلالة واضحة على مدى قدرة الدولة على سداد التزاماتها على المدى الطويل، لأن الأمر يتعلق بالشروط

الأخرى من حيث المدة وسعر الفائدة، ومن جهة أخرى فإن استخدام سعر الصرف مختل قد يشوه دقة هذا المؤشر الذي يتأثر بدرجة تنمية الدولة. وهو ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٣): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٢٠١٧	٧٩	٢٣٥.٧	%٣٣.٥
٢٠١٨	٩٢.٦	٢٤٩.٧	%٣٧.١
٢٠١٩	١١٤.٥	٣٠٣.١	%٣٧.٨
٢٠٢٠	١٢٩.٨	٣٦٥.٣	%٣٥.٥
٢٠٢١	١٣٧.٨	٤٠٤.١	%٣٤.١

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي- سنوات مختلفة.

✓ يتضح من الجدول السابق ما يلي:

■ ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ حيث كانت في عام ٢٠١٧ نسبة ٣٣.٥ %، وارتفعت هذه النسبة أعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى نحو ٣٧.١ %، ٣٧.٨ % على الترتيب، ثم بدأت بالانخفاض في أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ حتى وصلت إلى ٣٥.٥ %، ٣٤.١ % على الترتيب.

■ يأتي ذلك في الوقت الذي يواصل الناتج المحلي الإجمالي لمصر نموه، بحيث كشفت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن البيانات تشير إلى تحقيق زيادة ملحوظة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بلغت ١٦٨.٤ مليار جنيه، بنسبة زيادة بلغت نحو ١٠.٨ % في المئة خلال تلك الفترة.

■ وفقا لما سبق عرضة فإن نسبة الدين الخارجي المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي المقوم بالجنيه المصري وفقا لسعر الصرف الجاري عند مستوى ٣٤.١ % خلال عام ٢٠٢١ وهي نسبة تقترب من متوسط السنوات الخمس لنسبة الدين الخارجي المصري إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٣٥.٦ %، وفي حال المقارنة بدولة تركيا كدولة تنتم بخصائص ديمغرافية وجغرافية وهيكل صناعة مشابهة للدولة المصرية فإن الوضع الحالي للدولة المصرية من حيث نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي أفضل^{٢٠}.

²⁰⁻ <https://ecss.com.eg/>

■ لكن يظل الدين الخارجي للبلاد مطمئناً وفي الحدود الآمنة دولياً، مقارنة بدول أخرى في الأسواق الناشئة، بخاصة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي نجح في زيادة موارد الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ على توازن السياستين المالية والنقدية، تحديداً في هذه الفترة العصيبة على اقتصادات العالم نتيجة جائحة فيروس كورونا، وهو الأمر الذي أسهم في انخفاض ملحوظ في مستويات الدين.

ثانياً: مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات بالمليار دولار:

يحتسب هذا المؤشر باستخدام إجمالي الدين الخارجي بالنسبة إلى حصيلة الصادرات، وكلما ارتفع هذا المؤشر دل على أن الديون باتت أكبر من موارد الدولة الأساسية من العملات الأجنبية، ويدل ذلك على أن هذه الدولة تواجه مشكلات كبيرة في الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الدائنين.

جدول رقم (٤): نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر خلال الفترة

٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	الدين الخارجي بالمليار دولار	الصادرات من السلع والخدمات بالمليار دولار	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات
٢٠١٧	٧٩	٣٧.٣	٢١١.٨%
٢٠١٨	٩٢.٦	٤٧.٢	١٩٦.٢%
٢٠١٩	١١٤.٥	٥٣.٠٤	٢١٥.٩%
٢٠٢٠	١٢٩.٨	٤٧.٩	٢٧١%
٢٠٢١	١٣٧.٨	٤٤.٩	٣٠٦.٩%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي - سنوات مختلفة.

✓ يتضح من الجدول السابق ما يلي:

■ أن نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات في عام ٢٠١٧ كانت ٢١١.٨% ثم بدأت بالإنخفاض حتى وصلت النسبة إلى ١٩٦.٢% في عام ٢٠١٨، وارتفعت النسبة أعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١ إلى نحو (٢١٥.٩%، ٢٧١%، ٣٠٦.٩%) على الترتيب بسبب انخفاض الصادرات المصرية وارتفاع الدين الخارجي خلال تلك الفترة.

■ تطور قيمة الصادرات المصرية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١: حيث سجلت الصادرات المصرية نحو ٣٧.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٧، وفي الأعوام ٢٠١٨ و٢٠١٩ شهدت ارتفاعاً لتسجل ٤٧.٢

مليار دولار، ٥٣.٠٤ مليار دولار على الترتيب بنسبة ارتفاع ١١.٧%، ٥.٨%، ثم انخفاض أعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ بنسبة ٥.١%، ٣.٢% على الترتيب بسبب تداعيات كوفيد-١٩.

■ ارتفاع الدين الخارجي لمصر وتحديداً خلال عام (٢٠٢٠-٢٠٢١) يشير إلى أن الديون الخارجية أصبحت المورد الرئيسي للعملة الأجنبية والحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، ويدل ذلك على أن مصر تواجه مشكلة في الوفاء بالتزامها تجاه الدائنين.

■ أن زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي المصري وتنوعه سوف يساهم في زيادة حجم الصادرات المصرية، بما يعكس بشكل إيجابي على قدرة الاقتصاد المصري على جلب العملة الأجنبية.

ثالثاً: مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى حصة الصادرات من السلع والخدمات:

يشير هذا المؤشر إلى نسبة من يستنزف من خدمة الدين الخارجي من إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، حيث يعكس ارتفاع هذا المؤشر ثقل عبء الديون الخارجية على الاقتصاد الوطني، أي أن خدمة الديون الخارجية تستنزف جزء كبير من حصة الدولة من الصادرات، وبالتالي عدم قدرة الدولة على تمويل احتياجاتها من واردات السلع والخدمات. وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٥): نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في مصر خلال

الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	خدمة الدين الخارجي بالمليار دولار	الصادرات من السلع والخدمات بالمليار دولار	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات
٢٠١٧	٧.٣	٣٧.٣	١٩.٦%
٢٠١٨	١٣.٢	٤٧.٢	٢٧.٩%
٢٠١٩	١٣.٤	٥٣.٠٤	٢٥.٢%
٢٠٢٠	١٧.٢	٤٧.٩	٣٥.٩%
٢٠٢١	١٠.٤	٤٤.٩	٢٣.١%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي - سنوات مختلفة.

✓ يتضح من الجدول السابق ما يلي:

■ ارتفاع الدين الخارجي في مصر، وقد انعكس ذلك في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث كان المعدل ١٩.٦% في عام ٢٠١٧ وارتفع إلى نحو ٣٥.٩% في عام ٢٠٢٠، ثم انخفض حتى وصل ٢٣.١% في عام ٢٠٢١، وبلغ متوسط خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات نحو ٢٦.٣% خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وهي نسبة آمنة مقارنة بالنسبة المقبولة عالمياً وهي ٣٠%.

رابعاً: مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي:

يعكس هذا المؤشر موقف السيولة الخارجية لدولة ما، ومن ثم طاقته على مواجهة أعباء مديونيته المترتبة على القروض التي يحصل عليها من الخارج، وتلجأ إليه للمحافظة على سعر الصرف وعلى سياستها الاقتصادية وأهدافها حينما ينشأ عجز طارئ أو مؤقت في ميزان المدفوعات لذا تلجأ لهذه الاحتياطيات كبديل لإجراء الموائمة القاسية التي ربما يتطلبها علاج العجز في ميزان المدفوعات والتي تتمثل في تخفيض اسعار الصرف بغرض إعادة توزيع الموارد^{٢١}. وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

جدول رقم (٦): مؤشر نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	الاحتياطيات الدولية بالمليار دولار	الدين الخارجي بالمليار دولار	نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي
٢٠١٧	٣٦.٤	٧٩	%٤٦
٢٠١٨	٤١.٨	٩٢.٦	%٤٥.١
٢٠١٩	٤٤.٦	١١٤.٥	%٣٨.٩
٢٠٢٠	٣٨.٩	١٢٩.٨	%٢٩.٩
٢٠٢١	٣٩.٨	١٣٧.٨	%٢٨.٩

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي - سنوات مختلفة.

✓ يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- انخفاض نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي في مصر خلال فترة الدراسة من %٤٦ عام ٢٠١٧ إلى %٢٨.٩ في عام ٢٠٢١ بنسبة انخفاض ٩.٣% خلال تلك الفترة، ويرجع السبب وراء هذا التراجع إلى تزايد الدين الخارجي بمعدل نمو ١١.١%، وتذبذب الاحتياطيات الدولية بين الارتفاع خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ بمعدل نمو ٦.٨%، ثم انخفاض في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٣٨.٩ مليار دولار ثم تحسن طفيف في عام ٢٠٢١ بمقدار ٠.٩ مليار دولار ليصل إلى ٣٩.٨ مليار دولار، حيث بلغ معدل نمو الاحتياطيات خلال تلك الفترة نحو ١.٨%.
- يشار إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر الذي بلغ ٤٤.٦ مليار دولار لأول مرة عام ٢٠١٩، بدأ في الانخفاض عام ٢٠٢٠ بعد جائحة كورونا، حيث انخفض لأول مرة نحو ٣٨.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بنسبة ٦.٧%. ويرجع السبب وراء هذا الانخفاض إلى تعويض التدفقات الأجنبية الخارجة وسداد خدمة الديون وشراء السلع الاستراتيجية، وسداد ديون بنحو ملياري دولار في مايو، منها مدفوعات سندات حكومية دولية صادرة عن وزارة المالية ومستحقات لصندوق النقد الدولي، والتزامات خارجية أخرى، ثم عادت الاحتياطيات إلى الارتفاع لتسجل بنهاية عام ٢٠٢١ نحو ٣٩.٨ مليار دولار.

^{٢١} - منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠٢٠، ص ٨٧.

المحور الرابع

ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

أثرت أزمات الديون الخارجية على الحالة الاقتصادية للدول الدائنة والدول المدينة على حد سواء. ولقد انطوى ذلك على فوضى في المعاملات بين الدول وتقييد المعاملات الدولية، ولقد اتبعت الدول المدينة سياسات مالية ونقدية كان لها أثراً سلبياً على خطط التنمية الاقتصادية، وبدلاً من أن تصبح الديون الخارجية ملجأً لسد الفجوة التمويلية المطلوبة لبرامج التنمية أصبحت عبئاً على اقتصاديات الدول النامية وعنصراً من عناصر تسرب الدخل القومي وسوء توزيعه.^{٢٢}

وفي ضوء ذلك يستهدف المحور الرابع تسليط الضوء على النقاط التالية:

١. ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من حيث أجل الاستحقاق.

٢. ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من حيث القطاع المدين.

٣. ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ حسب العملات.

٤. ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ حسب الدول والجهات الدائنة.

أولاً: ملاحح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من حيث أجل الاستحقاق:

✓ تشير بيانات جدول رقم (٧) حسب آجال الاستحقاق الأصلية إلى ما يلي^{٢٣}:

- الديون متوسطة وطويلة الاجل (مضمونة وغير المضمونة) بلغت نحو ٦٦.٧ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ أي نحو ٨٤.٥% من إجمالي الدين الخارجي، حيث بلغت الديون طويلة الأجل نحو ٤٨.٧ مليار دولار والديون متوسطة الأجل نحو ١٨ مليار دولار (معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية وودائع من الدول العربية). كما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو ١٢.٣ مليار دولار بما يعادل ١٥.٥% من إجمالي الدين الخارجي.

- الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير المضمونة) بلغت نحو ٨٠.٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ (مثلت ٨٦.٧% من إجمالي الدين الخارجي)، حيث بلغت الديون طويلة الأجل نحو ٦٩ مليار دولار (معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية، وودائع غير المقيمين، والسندات والصكوك المصرية)، والديون متوسطة الأجل بلغت نحو ١١.٣ مليار دولار، أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد بلغت نحو ١٢.٣ مليار دولار بما يعادل ١٣.٣% من إجمالي الدين.

^{٢٢} - حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦، ص ٤٦.

^{٢٣} - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- الديون متوسطة وطويلة الأجل (مضمونة وغير المضمونة) بلغت نحو ٩٧.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ (مثلت ٨٩.٨% من إجمالي الدين الخارجي)، حيث بلغت الديون طويلة الأجل نحو ٨٢.٤ مليار دولار (معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية، وودائع غير المقيمين، والسندات والصكوك المصرية)، والديون متوسطة الأجل بلغت نحو ١٥.٢ مليار دولار، أما بالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد بلغت نحو ١١.١ مليار دولار بما يعادل ١٠.٢% من إجمالي الدين.

- الديون طويلة الأجل المضمونة وغير المضمونة بلغت نحو ١٢.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ (مثلت ٩١.٢% من إجمالي الدين الخارجي)، معظمها من المؤسسات الدولية والإقليمية، وودائع غير المقيمين، والسندات والصكوك المصرية. كما بلغت الديون قصيرة الأجل نحو ١٠.٩ مليار دولار بما يعادل ٨.٨% من إجمالي الدين الخارجي.

- الديون الخارجية طويلة الأجل مثلت ٩٠.٧% من إجمالي الدين الخارجي، كما مثلت الديون قصيرة الأجل نحو ٩.٣%، حيث بلغت الديون طويلة الأجل نحو ١١٧.٢ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠، وقد مثلت كلاً من المؤسسات الدولية والإقليمية، والسندات، وودائع غير المقيمين النسبة الأكبر في هيكل تلك الديون.

- الديون طويل الأجل مثلت ٩١.٢% من إجمالي الدين الخارجي، كما مثلت الديون قصيرة الأجل نحو ٨.٨%، وبلغت الديون طويلة الأجل نحو ١٣٢.٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، وقد ساهمت المؤسسات الدولية والإقليمية، والسندات، وتسهيلات المشترين والموردين بالنصيب الأكبر لتلك الديون.

جدول رقم (٧): ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ من حيث أجل الاستحقاق (القيم بالمليار دولار):

الدين الخارجي						القيمة الإجمالية في يونيو	طويلة ومتوسطة الأجل	أ. من حيث أجل الاستحقاق:
٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢٠-٢٠١٩	يوليو-ديسمبر ٢٠٢١	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠			
٦٦.٧	٨٠.٣	٩٧.٦	١١٢.٦	١٣٢.٧	١١٧.٢			
٣٦.٧%	٢٠.٤%	٢١.٥%	١٥.٤%	١٣.٢%	١٥.٦%			
٨٤.٥%	٨٦.٧%	٨٩.٨%	٩١.٢%	٩١.٢%	٩٠.٧%			
١٢.٣	١٢.٣	١١.١	١٠.٩	١٢.٨	١٢			
٧٥.٧%	٠%	٩.٧%	١.٨%	٦.٧%	٦.٢%			
١٥.٥%	١٣.٣%	١٠.٢%	٨.٨%	٨.٨%	٩.٣%			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري - سنوات مختلفة.
(*) : الديون طويلة ومتوسطة الأجل. (**): الديون طويلة الأجل. (***) : حسب بواسطة الباحث.

ثانياً: ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ من حيث القطاع المدين:
✓ تشير بيانات جدول رقم (٨) إلى توزيع الدين الخارجي حسب القطاع المدين على النحو الآتي^{٢٤}:

أ. الدين الخارجي المستحق على البنوك:

- ارتفع الدين الخارجي المستحق على البنوك في نهاية يونيو ٢٠١٧ بنسبة ٢.٥% عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ أي بنحو ٠.١ مليار دولار ليصل إلى نحو ٤.١ مليار دولار، وبنسبة ٥.١% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين الخارجي المستحق بحوالي ٢ مليار دولار ليصل إلى ٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ أي بنحو ٤٦.٣% عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، وبنسبة ٦.٥% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين الخارجي المستحق على البنوك في نهاية يونيو ٢٠١٩ بنحو ٣.٥ مليار دولار ليصل إلى نحو ٩.٥ مليار دولار بنسبة زيادة وصلت إلى نحو ٥٨.٣% عن نهاية يونيو ٢٠١٨ وبما يمثل ٨.٣% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين المستحق على البنوك بنحو ٢.٤ مليار دولار ليصل إلى نحو ١١.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٢٠ وبنسبة زيادة بلغت نحو ٢٥.٣% عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وبما يمثل ٩.٢% من الدين الخارجي.

- أما في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الفترتين يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠ و يوليو/ديسمبر ٢٠٢١ فقد ارتفع الدين المستحق في نهاية ديسمبر ٢٠٢٠ بنحو ٠.٢ مليار دولار وبنسبة ٤٠.٢% عن يوليو/ديسمبر ٢٠١٩ ليصل إلى نحو ١٢.٢ مليار دولار، و ٢.٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠٢١ عن يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠ ليصل إلى نحو ١٧.١ مليار دولار.

ب. الدين الخارجي المستحق على البنك المركزي:

- بلغت المديونية المستحقة على البنك المركزي في نهاية يونيو ٢٠١٧ نحو ٣٠.٣ مليار دولار بزيادة قدرها ٣٦.٥% أي بنحو ٨.٢ مليار دولار عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ وبما يمثل ٣٨.٤% من إجمالي الدين الخارجي.

^{٢٤} - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- انخفض الدين الخارجي المستحق على البنك المركزي في نهاية يونيو ٢٠١٨ بنحو ٣.٨ مليار دولار ، أي بنسبة ١٢.٢% عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ليصل إلى نحو ٢٦.٦ مليار دولار .
- ارتفع الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠١٩ بنسبة ٥.٣% أي بنحو ١.٤ مليار دولار عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ليصل إجمالي الدين المستحق إلى ٢٨ مليار دولار وبما يمثل ٢٤.٥% من الدين الخارجي.

- وعن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد انخفض الدين المستحق على البنك المركزي بنحو ٠.١ مليار دولار وبنسبة ٠.٤% عن السنة المالية السابقة ليصل إلى نحو ٢٧.٩ مليار دولار، بما يمثل ٢٢.٦% من إجمالي الدين الخارجي.

- أما في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الفترتين يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠، يوليو/ديسمبر ٢٠٢١ فقد انخفض الدين المستحق على البنك المركزي في ديسمبر ٢٠٢٠ بنحو ١.٩ مليار دولار ليلعب ٢٦ مليار دولار بما يمثل ٢٠.١% من إجمالي الدين الخارجي، وارتفع رصيد الدين في العام الأخير بنحو ٢.٧ مليار دولار ليصل إلى نحو ١٧.١ مليار دولار وبما يمثل ١٩.١% من إجمالي الدين الخارجي، وجاء هذا الارتفاع كنتيجة لتخصيص صندوق النقد الدولي وحدات حقوق سحب خاصة في اغسطس ٢٠٢١.

ج. الدين الخارجي المستحق على الحكومة المركزية والمحلية:

- شهد الدين الخارجي على الحكومة المركزية والمحلية في نهاية يونيو ٢٠١٧ ارتفاعاً بنسبة ٤٣% عن السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ أي بنحو ٣٤.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧ وبما يمثل ٤٤.٢% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين الخارجي على الحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٨ بنحو ١٢.٨ مليار دولار وبنسبة ٣٦.٤% عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وبما يمثل ٥١.٤% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين الخارجي على الحكومة العامة في نهاية يونيو ٢٠١٩ بنحو ٩.٦ مليار دولار وبنسبة ٢٠.٤% عن السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ ليصل إلى نحو ٥٧.٣ مليار دولار وبما يمثل ٥٢.٧% من إجمالي الدين الخارجي.

- وعن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد ارتفع الدين الخارجي على الحكومة العامة في نهاية يونيو ٢٠٢٠ بنحو ١٢.١ مليار دولار ليصل إلى نحو ٦٩.٤ مليار دولار، وبما يمثل ٥٦.٢% من إجمالي الدين الخارجي.

- أما في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الفترتين يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠، يوليو/ديسمبر ٢٠٢١ فقد ارتفع رصيد الدين على الحكومة العامة ليلعب نحو ٧٧.٢ مليار دولار مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٠ وبما يمثل نحو ٥٩.٨% من إجمالي الدين الخارجي، وواصل الدين الخارجي ارتفاعه بنحو ٢ مليار دولار في ديسمبر ٢٠٢١ ليلعب نحو ٨٥.٥ مليار دولار مقارنةً بنهاية يونيو ٢٠٢١ وبما يمثل نحو ٥٨.٧% من إجمالي الدين الخارجي، ويعد هذا القطاع السبب الرئيسي في زيادة الدين الخارجي خلال هذه الفترة.

د. الدين الخارجي المستحق على القطاعات الأخرى:

- ارتفع الدين الخارجي المستحق على القطاعات الأخرى في نهاية يونيو ٢٠١٧ بنحو ٤.٦ مليار دولار ، وبنسبة ٨٦.٥% عن السنة المالية ٢٠١٥/٢٠١٦ وبما يمثل ١٢.٣% من إجمالي الدين الخارجي.

- بلغت المديونية المستحقة على القطاعات الأخرى في نهاية يونيو ٢٠١٨ نحو ١٢.٤ مليار دولار بزيادة قدرها ٢.٦ مليار دولار أي بنسبة ٢٧.٨% عن السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ وبنسبة ١٣.٤% من إجمالي الدين الخارجي.

- ارتفع الدين الخارجي بنحو ١.٦ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩ ليصل إلى إجمالي ١٣.٩ مليار دولار.

- اما عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ فقد ارتفع الدين المستحق على باقي القطاعات بنسبة ٢.٩% عن السنة المالية السابقة ليصل إلى إجمالي ١٤.٣ مليار دولار وبما يمثل نحو ١١% من الدين الخارجي.

- أما في السنوات الأخيرة وخاصة خلال الفترتين يوليو/ديسمبر ٢٠٢٠، يوليو/ديسمبر ٢٠٢١ فقد انخفض الدين الخارجي بنحو ٠.٥ مليار دولار ليقصر على نحو ١٣.٨ مليار دولار وبما يمثل ١٠.٧% من الدين الخارجي، وواصل الدين الخارجي انخفاضه بنحو ٣١٥.٢ مليون دولار ليلعب ١٥ مليار دولار وبما يمثل ١٠.٥% من الدين الخارجي.

جدول رقم (٨): ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ من حيث القطاع المدين (القيم بالمليار دولار):

الدين الخارجي		٢٠١٧-٢٠١٦	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٩-٢٠١٧	يوليو-ديسمبر ٢٠٢١	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠
البنوك	القيمة الإجمالية في يونيو	٤.١	٦	٩.٥	١١.٩	١٢.٢	١٧.١
	%التغير*	%٢.٥	%٤٦.٣	%٥٨.٣	%٢٥.٣	%٤٠.٢	%٤٠.٢
	% من الدين الخارجي	%٥.١	%٦.٥	%٨.٣	%٩.٢	%٩.٤	%١١.٨
البنك المركزي	القيمة الإجمالية في يونيو	٣٠.٣	٢٦.٦	٢٨	٢٧.٩	٢٦	٢٧.٨
	%التغير*	%٣٦.٥	%١٢.٢-	%٥.٣	%٠.٤-	%٦.٨-	%٦.٩
	% من الدين الخارجي	%٣٨.٤	%٢٨.٧	%٢٤.٥	%٢٢.٦	%٢٠.١	%١٩.١
الحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي	القيمة الإجمالية في يونيو	٣٤.٩	٤٧.٦	٥٧.٣	٦٩.٤	٧٧.٢	٨٥.٥
	%التغير*	%٤٣	%٣٦.٤	%٢٠.٤	%٢١.١	%٢٥.٧	%١٠.٨
	% من الدين الخارجي	%٤٤.٢	%٥١.٤	%٥٠	%٥٦.٢	%٥٩.٨	%٥٨.٧
القطاعات الأخرى	القيمة الإجمالية في يونيو	٩.٧	١٢.٤	١٣.٩	١٤.٣	١٣.٨	١٥.١
	%التغير*	%٨٦.٥	%٢٧.٨	%١٢.١	%٢.٩	%٦.١-	%٩.٤
	% من الدين الخارجي	%١٢.٣	%١٣.٤	%١٢.١	%١١	%١٠.٧	%١٠.٥

ب. حسب القطاع المدين:

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري - سنوات مختلفة.
(^١): حسب بواسطة الباحث.

ثالثاً: ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ حسب العملات:

✓ تشير بيانات جدول رقم (٩) إلى توزيع الدين الخارجي حسب العملات على النحو الآتي:

- يستحوذ الدولار الأمريكي على النصيب الأكبر من إجمالي الدين الخارجي خلال فترة الدراسة بأهمية نسبية ٦٩.٩% خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧، ثم اتجهت هذه النسبة إلى الانخفاض حتى وصلت إلى نحو ٦٢.٧% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢١.

- استحوذ عملة الدولار الأمريكي على النسبة الأكبر راجع إلى وجود التزامات قائمة بالدولار الأمريكي تستحق لدول دائنة بخلاف الولايات المتحدة الأمريكية.

- استحوذ اليورو على ثاني أكبر نسبة في عملات الدين الخارجي لمصر وتحديداً خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ حيث ساهم اليورو بنسبة ٧% حتى وصلت إلى نحو ١٥% في السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩، ثم اتجهت النسبة إلى الانخفاض عند ١١.٨% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢١، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع نسبة وحدات حقوق السحب الخاصة من ١١.٢% خلال السنة المالية

٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ١٧.١% خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٢١.

- ساهمت العملات الأخرى مثل (الين الياباني، اليوان الصيني، الدينار الكويتي، وباقي العملات) بنسب منخفضة تراوحت بين ١.٢% إلى ٣.٤% خلال فترة الدراسة، وشهد الين الياباني انخفاضا مستمرا من ٢.٩% في السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ١.٧% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١. وتراجع نسبة اليوان الصيني من ٣.٤% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٢.٦% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١. والأمر لا يختلف عن عملة الدينار الكويتي والذي انخفضت نسبته من ٣% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٢.٧% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١.

جدول رقم (٩): ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ حسب العملات (% من الدين الخارجي):

الدين الخارجي		٢٠١٦-٢٠١٧	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠٢٠-٢٠١٩	يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠	يوليو-ديسمبر ٢٠٢١
الدولار الأمريكي	% من الدين الخارجي	٦٩.٩%	٦٣.٥%	٦٣.٨%	٦٢.٩%	٦٠.١%	٦٢.٧%
	% التغير	٢.٦%	٩.٢%	٠.٤٧%	١.٤%	٥.٢%	٤.٣%
اليورو	% من الدين الخارجي	١٢.٦%	١٥%	١٥%	١٢.٩%	١٣.٩%	١١.٨%
	% التغير	١.٦%	١٩%	٠%	١٤%	٣.٤%	١٥.١%
SDR	% من الدين الخارجي	٧%	١١.٤%	١١.٢%	١٥.١%	١٦.٧%	١٧.١%
	% التغير	٥.٦%	٦٢.٩%	١.٧%	٣٤.٨%	٣٣.٦%	٢.٤%
دينار كويتي	% من الدين الخارجي	٣%	٢.٧%	٢.٤%	٢.٣%	٢.٦%	٢.٧%
	% التغير	٣٠.٢%	١٠%	١١.١%	٤.٢%	٠%	٣.٨%
يوان صيني	% من الدين الخارجي	٣.٤%	٢.٩%	٣.٣%	٣%	٣%	٢.٦%
	% التغير	١٠٠%	١٤.٧%	١٣.٨%	٩.١%	٦.٣%	١٣.٣%
الين الياباني	% من الدين الخارجي	٢.٩%	٢.٦%	٢.٣%	٢.١%	٢.١%	١.٧%
	% التغير	٣٨.٣%	١٧.٢%	١١.٥%	٨.٧%	٤.٥%	١٩%
باقي العملات	% من الدين الخارجي	١.٢%	١.٩%	٢%	١.٧%	١.٦%	١.٤%
	% التغير	١٠٠%	١٤.٧%	١٣.٨%	٩.١%	٦.٣%	١٣.٣%

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري- سنوات مختلفة.

رابعاً: ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ حسب حساب الدول والجهات الدائنة:

تشير بيانات جدول رقم (١٠) إلى توزيع الدين الخارجي حسب حساب الدول والجهات الدائنة على النحو الآتي^{٢٥}:

- تصدر الدول العربية خلال السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ النسبة الأعلى من حجم الديون المستحقة على مصر بنسبة ٢٨.٢% حيث بلغت مديونية الدول العربية نحو ٢٢.٣ مليار دولار (في مقدمة هذه الدول المملكة العربية السعودية ١٠.٤% ثم الإمارات ٩.٦% والكويت ٦.٣%)، تليها المؤسسات الدولية الإقليمية بنحو ٢١.٧ مليار دولار وينسبة ٢٧.٥%، ثم السندات والصكوك المصرية بنحو ٩ مليار دولار وبنسبة ١١.٤%، أما عن الديون المستحقة للبلدان الدائنة خلال نفس السنة فكان الترتيب على النحو الآتي: ألمانيا (٨%)، الصين (٦%)، المملكة المتحدة (٤.٣%)، اليابان (٢.٨%)، أمريكا (٢%)، فرنسا (١.٧%).

- خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وحتى يوليو- ديسمبر ٢٠٢١: استحوذت المؤسسات الدولية والإقليمية على النسبة الأعلى من الديون المستحقة على مصر والتي تراوحت بين ٣٠.٧% & ٣٦% وبمتوسط ٣٣.٢% خلال هذه الفترة، وفي مقدمة هذه المؤسسات (كما هو موضح بالملحق رقم ١) صندوق النقد الدولي بمعدل متوسط نحو ٤١.٢% خلال الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ وحتى يوليو/ديسمبر ٢٠٢١، البنك الدولي ٢٦.٥%، بنك الاستثمار الأوروبي ٨.٩%، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ٢٥%، ١٩.٦% وفي مقدمة هذه الدول (كما هو موضح بالملحق رقم ٢) الإمارات بمعدل متوسط ٨.٢%، المملكة العربية السعودية ٧.١٤%، الكويت ٤.٧%، ثم تراجع ترتيب الدول العربية إلى المرتبة الثالثة عند نسبة ١٧.٣% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١. أما عن السندات والصكوك المصرية فجاءت في المرتبة الثالثة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة متزايدة تراوحت بين ١٥.٤% ، ١٩.٤% قبل أن تزيد إلى نحو ٢١.٦% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١ حيث جاءت في الترتيب الثاني من حيث نسبة الديون المستحقة على مصر.

- ارتفاع قروض صندوق النقد الدولي لمصر بنسبة ٥٥ في المئة على أساس سنوي في عام ٢٠٢٠ لتصل إلى ٢٠.٤ مليار دولار، وكانت هذه القروض في الأغلب بسبب أزمة الجائحة". بالإضافة إلى "قروض صندوق النقد الدولي بقيمة ٢.٨ مليار دولار بموجب (أداة التمويل السريع) بالصندوق، والذي استقبلته مصر في مايو ٢٠٢٠ للمساعدة في دعم ميزان مدفوعاتها وسط

^{٢٥} - البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

الجائحة. وتلقت مصر كذلك ٣.٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٠ من اتفاق الاستعداد الائتماني بقيمة ٥.٢ مليار دولار لمدة عام واحد وافق عليه صندوق النقد الدولي".

- أن الديون من المؤسسات الدولية تمثل أمرا جيدا خاصة وأن تكلفة الدين عادة ما تكون أقل من التكلفة التي يمكن تكبدها في حال اللجوء إلى السوق الدولية من خلال إصدار سندات إذ تتراوح تكلفة الاستدانة من صندوق النقد الدولي من ١.٧ % إلى ٣.٠ % وفقا لحجم استدانة الدولة والذي يتم احتسابه بناء على حصة الدولة بالصندوق.

- أما عن الدول الدائنة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وحتى يوليو- ديسمبر ٢٠٢١، فكان الترتيب على النحو الآتي:

١. الصين: حيث شهدت النسبة شبه استقرار بمعدل متوسط خلال الفترة ٥.٦%.
٢. فرنسا: حيث شهدت النسبة تناقص سنوي خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ ثم تزايد واضح في يوليو- ديسمبر ٢٠٢١ عند نسبة ١٢.٤%، وبلغ متوسط الفترة ٣.٩%.
٣. ألمانيا: حيث شهدت النسبة تناقص سنوي وبلغ متوسط هذه الفترة نحو ٣.٥%.
٤. اليابان: وصلت نسبة الديون المستحقة لليابان في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى أعلى مستوى لها عند ٨.٧% ثم تراجعت بشكل ملحوظ عند ٠% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١، وبمعدل متوسط ٢.٢% خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وحتى يوليو-ديسمبر ٢٠٢١.
٥. المملكة المتحدة: تراجعت نسبة الديون الخارجية المستحقة لدى المملكة المتحدة من ٤.٣% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٠.٩٦% في ٢٠١٨/٢٠١٩ ثم اتجهت النسبة للإرتفاع عند نحو ١.٧% في ٢٠١٩/٢٠٢٠ ثم تراجعت حتى وصلت إلى نحو ١.٢% في يوليو- ديسمبر ٢٠٢١، وبمعدل متوسط ١.٩%.
٦. الولايات المتحدة الأمريكية: شهدت النسبة تراجعا من ٢% في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى نحو ٠.٢٧% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١ بمعدل متوسط ٠.٩%.

- مما سبق يتضح ان الصين أكثر البلدان الدائنة لمصر، حيث زادت أنشطة الإقراض الخارجي للصين خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ بنحو ٥ أضعاف، لتنفيذ مبادرة الحزام والطريق، في ١٦٥ دولة أقرضتها بنحو ٨٤٣ مليار دولار، لتهمين على سوق تمويل التنمية في العالم، بما يفوق الولايات المتحدة، حيث حافظت على نسبة ٣١ إلى ١ من القروض إلى المنح. في الوقت نفسه تعتبر الصين نفسها دولة نامية تساعد الآخرين عبر القروض وليس عن طريق المنح والمساعدات أسوة بالدول الصناعية الكبرى^{٢٦}.

جدول رقم (١٠): ملامح توزيع الدين الخارجي في مصر للفترة ٢٠١٧ - ٢٠٢١ حسب الدول والجهات الدائنة (القيم بالمليار دولار):

٢٠٢١-ديسمبر	٢٠٢٠-ديسمبر	٢٠٢٠-٢٠١٩	٢٠١٩-٢٠١٨	٢٠١٨-٢٠١٧	٢٠١٧-٢٠١٦	الدين الخارجي	د. حسب الدول والجهات الدائنة:	
٥٢.٤	٤٦.٦	٤٣	٣٢.٨	٢٨.٤	٢١.٧	القيمة الإجمالية في يونيو		المؤسسات الدولية والإقليمية
%١٢.٤	%٣٤.٣	%٣١.١	%١٥.٥	%٣٠.٩	%٥٤	%التغير		
%٣٦	%٣٦.١	%٣٤.٨	%٢٨.٦	%٣٠.٧	%٢٧.٥	% من الدين الخارجي		
٢٥.٣	٢٣.٩	٢٤.٢	٢٣.٥	٢٣.١	٢٢.٣	القيمة الإجمالية في يونيو		الدول العربية
%٥.٩	%٣.٥	%٣	%١.٧	%٣.٦	%١.٥	%التغير		
%١٧.٣	%١٨.٥	%١٩.٦	%٢٠.٥	%٢٥	%٢٨.٢	% من الدين الخارجي		
٣١.٤	٢٥	٢٣.٩	١٩.٤	١٤.٣	٩	القيمة الإجمالية في يونيو		سندات وصكوك مصرية
%٢٥.٦	%١٩.٦	%٢٣.٢	%٣٥.٧	%٥٨.٩	%١٥٧	%التغير		
%٢١.٦	%١٩.٤	%١٩.٤	%١٦.٩	%١٥.٤	%١١.٤	% من الدين الخارجي		
٢.٨	٣.٢	٣.٢	٣	٧.١	٦.٣٢	القيمة الإجمالية في يونيو		ألمانيا
%١٢.٥-	%٠	%٦.٧	%٥٧.٧-	%١٢.٣	%٦٥.٨	%التغير		
%١.٩	%٢.٥	%٢.٦	%٢.٦	%٧.٧	%٨	% من الدين الخارجي		
٧.٦	٧.٤	٧.٣	٦.٥	٥.١	٤.٧	القيمة الإجمالية في يونيو		الصين
%٢.٧	%٧.٢	%١٢.٣	%٢٧.٥	%٨.٥	%١٠٠	%التغير		
%٥.٢	%٥.٧	%٥.٦	%٥.٧	%٥.٥	%٦	% من الدين الخارجي		
٢.٦	٢.٦	٢.٦	٢.٥	٢.٣	٢.٢	القيمة الإجمالية في يونيو		اليابان
%٠	%٨.٣	%٤	%٨.٧	%٤.٥	%١.٢-	%التغير		
%١.٨	%٢	%٢.١	%٢.٢	%٢.٥	%٢.٨	% من الدين الخارجي		
١.٨	٢	١.٧	١.٥	٢.٠٣	١.٣٤	القيمة الإجمالية في يونيو		فرنسا
%١٠-	%٢٥	%١٣.٣	%٢٦.١-	%٥١.٥	%٠.٤٣-	%التغير		
%١٢.٤	%١.٥	%١.٤	%١.٣١	%٢.٢	%١.٧	% من الدين الخارجي		
١.٨	١.٩	٢.١	١.١	١.٩	٣.٤	القيمة الإجمالية في يونيو	المملكة المتحدة	
%٥.٢-	%١٣.٦-	%٩.٠٩	%٤٢.١-	%٤٤.١-	%٦.٦	%التغير		
%١.٢	%١.٥	%١.٧	%٠.٩٦	%٢	%٤.٣	% من الدين الخارجي		
٠.٤	٠.٦	١	١.٣	١.٥	١.٦	القيمة الإجمالية في يونيو	أمريكا	
%٣٣.٣-	%٤٠-	%٢٣.١-	%١٣.٣-	%٦.٢٥-	%٢.٤-	%التغير		
%٠.٢٧	%٠.٥	%٠.٨	%١.١٤	%١.٦	%٢	% من الدين الخارجي		
٢.٠٤	١٥.٩	١٥.٦	١٨.١	٦.٩	٦.٤	القيمة الإجمالية في يونيو	أخرى	
%٨٧-	%١.٩	%١٣.٨	%١٦٢	%٧.٨	%٢٤.٧-	%التغير		
%١.٤	%١٢.٣	%١٢	%١٥.٨	%٧.٤	%٨.١	% من الدين الخارجي		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك المركزي المصري - سنوات مختلفة.

المحور الخامس

الأثار الاقتصادية للديون الخارجية في مصر للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

من أجل حصر الأثار الناتجة عن الديون الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد القومي

المصري للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، سنقوم في المحور الآتي بتحليل النقاط التالية:

١. أثر الديون الخارجية على سعر الصرف والتضخم والميزان التجاري.

٢. أثر الديون الخارجية على الاستثمارات.

٣. أثر الديون الخارجية على الإدخار المحلي.

٤. اثار الدين الخارجي على بعض متغيرات الاقتصاد القومي المصري للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

أولاً: أثر الديون الخارجية على سعر الصرف والتضخم والميزان التجاري:

علاقة سعر الصرف بالدين الخارجي هو بمثابة سلاح ذو حدين، ففي حالة لجوء الدول لخفض سعر الصرف، فقد يشكل أداة اقتصادية هامة لتحفيز النشاط الإنتاجي وخلق فرص عمل والتشجيع على زيادة الصادرات نتيجة سعر صرف العملة المحلية المنخفض مقارنة بالعملات الأجنبية وعلى رأسهم الدولار الأمريكي مما يعطي للدولة مزايا تنافسية سعرية مقارنة بدول أخرى وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي الناتج عن انتعاش القطاعات الإنتاجية المصدرة وجلب النقد الأجنبي وهو من العوامل الهامة في حل مشكلة الدين الخارجي. أما عن الوجه السلبي لتخفيض سعر الصرف هو زيادة الواردات عن الصادرات نتيجة انخفاض الإنتاج وعدم الاستفادة من مزايا انخفاض سعر صرف العملة المحلية، والذي يتسبب في عجز الميزان التجاري ومزيد من الضغط على الاحتياطي النقدي الأجنبي وانخفاضه وتراجع مؤشر الاحتياطي النقدي الأجنبي إلى الدين الخارجي، فعند وجود تضخم مرتفع ناتج عن تخفيض سعر الصرف مع زيادة الواردات سوف ترتفع اسعار تكاليف الإنتاج مما يؤثر على ارتفاع اسعار سلع التصدير وبالتالي مزيد من العجز في الميزان التجاري.

ساعد خفض قيمة الجنيه المصري في العام ٢٠١٦ بسرعة على تقليص العجز من ٦% إلى

٣% من الناتج المحلي الإجمالي، لكنه ظل راکداً عند هذا المستوى أو ساء بشكل طفيف منذ

العام ٢٠١٨، ولا سيما أن التعافي الاقتصادي قد أدى إلى زيادة الطلب على المدخلات

المستوردة.^{٢٧} كان الانخفاض بنسبة ٥٠% مقابل الدولار بين العامين ٢٠١٦ و٢٠١٩—والذي أتى

بتكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة، إذ غدَى الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في مصر (كما هو موضح بالجدول رقم ١١) من ٢٣١.١% في عام ٢٠١٧ إلى نحو ٣١٨.٩% في عام ٢٠٢١ بمعدل نمو بلغ ٦.٤% خلال نفس الفترة، وهي مستورد صافٍ للمواد الغذائية والطاقة—غير كافٍ على الإطلاق للتخفيف من نقاط الضعف الهيكلية في القطاعات القابلة للتداول في البلاد. وبالمثل، لم يجتذب قطاعا البناء والعقارات استثمارات أجنبية مباشرة كبيرة. ووفقاً لتقرير العام ٢٠٢٠ الصادر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بلغت حصة البناء والعقارات من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العام ٢٠١٦، ١.٥% و ٣.٦% على التوالي، مقارنة مع ٥٣.٥ في المئة في مجال استخراج النفط.

جدول رقم (١١): الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الأسعار القياسية للسلع الاستهلاكية	٢٣١.١	٢٦٤.٤	٢٨٨.٦	٣٠٣.١	٣١٨.٩

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. * سنة الأساس (٢٠١٠).

يكن الأثر السلبي لمشكلة الدين الخارجي وعلاقته بقطاع الصادرات بمشكلة خدمة الدين الخارجي والتي تعد بمثابة اقتطاع من حصيله القرض ليرتد مرة أخرى للدائنين، فمع ارتفاع عبء الدين الخارجي يزداد الضغط على الموازنة العامة وعلى قدرة الدولة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، كما أن ارتفاع نسبة الدين الخارجي وخدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قد يدفع بشكل كبير القطاعات الاقتصادية (المحلية والأجنبية) لتحويل رؤوس الأموال للخارج نتيجة المخاوف المرتبة بتنامي الدين الخارجي وأعبائه.

لم يتحسن الميزان التجاري في مصر منذ العام ٢٠١٧ على الرغم من الانخفاض في قيمة الجنيه المصري. وكما يوضح الجدول رقم (١٢)، فقد ظل العجز التجاري في مصر، ما يشير إلى غياب المرونة في الواردات والصادرات على حدٍ سواء. ثانيًا، لا تزال الفجوة التمويلية في البلاد تُسدّ بالديون الخارجية المتزايدة، التي تضاعف رصيدها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥.٤% في العام ٢٠١٥ إلى ٣٤.١% في العام ٢٠٢١، ما فرض ضغطاً إضافية على الحساب الجاري، إذ تضاعفت خدمة الدين الخارجي خلال نفس الفترة من ١.١٧% إلى ٣.٩% من الناتج الإجمالي لمصر.

جدول رقم (١٢): الصادرات والواردات والميزان التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الصادرات (GDP%)	١٥.٨%	١٨.٩%	١٧.٥	١٣.١%	١١.١%
الواردات (%GDP)	٢٩.٣%	٢٩.٤%	٢٥.٧%	٢٠.٧%	٢٠.٣%
الميزان التجاري (GDP%)	-١٣.٥%	-١٠.٥%	-٨.٢%	-٧.٦%	-٩.٢%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تستطيع مصر إنتاج السلع الوسيطة، التي تمثل نحو ٣٠% من إجمالي فاتورة الواردات في مصر، محلياً بموجب خطط سياسات داعمة، مع الاستفادة من الحماية الفعلية التي يوفرها الانخفاض الكبير في قيمة العملة. وتشمل هذه السلع المنتجات البتروكيمياوية، والبلاستيك، والحديد، والصلب، والمواد الحديدية، والخيوط الصناعية، وغيرها. وإذا شرعت خطط التنمية في هذا المسار، فيجب على الشركاء الإقليميين والدوليين أن يدركوا أن تسهيل انتقال البلاد من نموذج النمو الذي يعتمد على السلع غير القابلة للتداول إلى نموذج يعتمد على السلع القابلة للتداول، أمرٌ ضروري لتحقيق تعافٍ مستدام على المدى المتوسط إلى الطويل.

ثانياً: أثر الديون الخارجية على الاستثمارات :

ان ارتفاع الدين الخارجي سوف يخفض من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويحدث هذا الأمر في حالة وصول الدولة إلى مرحلة من عدم القدرة على الوفاء بسداد الإلتزامات الخارجية وفوائد الديون المرتفعة فتضطر الدولة إلى معالجة العسر المالي الخاص بها من خلال فرض ضرائب مرتفعة على ارباح الشركات لتخفيف العبء الناتج من أثر تلك الديون على موازنة الدولة، بل وأيضاً فرض ضرائب مرتفعة القيمة على الاستثمار المحلي مما يؤدي إلى انحرافات في مسار توزيع الاستثمارات وبالتالي يضعف من قدرة الدولة على استيعاب استثمارات جديدة.

من خلال ماسبق، تمثل الآثار الناتجة عن ثقل الدين الخارجي وأثره على الاستثمار. ومن خلال دراسة معدل الاستثمار لمصر كما هو موضح بالجدول رقم(١٣) والذي يوضح أثر الدين الخارجي على الاستثمار في مصر أي نسبة إجمالي الاستثمار (الأجنبي المباشر والمحلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية ٢٠١٧-٢٠٢١.

جدول رقم (١٣): نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الاستثمار الأجنبي المباشر (% الناتج المحلي الإجمالي)	٣.١٠%	٣.٣٠%	٣%	١.٦٠%	١.٣٠%
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% الناتج المحلي الإجمالي)	١٥%	١٦%	١٨%	١٤%	١٢%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

من الجدول السابق نلاحظ:

■ أن الاستثمار الأجنبي المباشر (% الناتج المحلي الإجمالي) في مصر قد ارتفع إلى نسبة ٣.٣٠% في عام ٢٠١٨. ثم انخفضت خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ إلى نحو ١.٣٠%. وارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٥% خلال عام ٢٠١٧ إلى ١٨% في عام ٢٠١٩ ثم انخفض خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١ إلى نحو ١٤% ، ١٢% على التوالي.

■ شهدت مصر انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٢% في عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام الماضي، لكنها ظلت ثاني أكبر مطلق للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا، وفقاً للأمم المتحدة. تظهر الأرقام الواردة في تقرير الاستثمار العالمي الصادر عن الأمم المتحدة أن مصر تلقت استثمارات أجنبية مباشرة قدرها ٥.١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠٢١، بانخفاض من ٥.٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، لتخالف الاتجاه العالمي الذي شهد تعافي التدفقات الوافدة بنسبة ٦٤% مقارنة بالتباطؤ الناجم عن جائحة "كوفيد-١٩" في عام ٢٠٢٠. بحساب ٣٦٧ مليون دولار من التدفقات الخارجة، بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد ٤.٨ مليار دولار خلال العام، بانخفاض من ٥.٥ مليار دولار في عام ٢٠٢١، حيث كان الاستثمار الأجنبي المباشر في اتجاه تصاعدي قبل ظهور الجائحة، إذ ارتفع من ٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣ إلى ٩ مليارات دولار في عام ٢٠١٩.

■ أدت الاستثمارات الحكومية الضخمة في مصر في الإنشاءات والعقارات والصناعات الغذائية المرتبطة بها إلى توليد معدلات نمو وتوظيف عالية إلى حد ما اعتباراً من العام ٢٠١٣ فصاعداً. ولكن نظراً لأن هذه السلع غير القابلة للتداول لم تزد الصادرات ولم تحل محل الواردات، فشلت في معالجة الموقف الخارجي لمصر وحاجتها إلى توليد العملة الصعبة أو الاحتفاظ بها.

■ يعد إجمالي تكوين رأس المال أحد أكثر مؤشرات الاستثمار استخداماً. وتجدر الإشارة إلى حدوث ارتفاع كبير في معدل النمو السنوي بين العامين ٢٠١٧ و٢٠١٩، على الرغم من أن الحصة

الإجمالية للقطاع الخاص من إجمالي تكوين رأس المال في مصر ظلت متواضعة، إن لم تكن راكدة، منذ العام ٢٠٠٦. لم يكن ليحصل ذلك لولا الزيادة في مجموع إجمالي تكوين رأس المال، مدفوعةً بالانخراط المكثف للدولة في البناء، وخاصة في بناء البنية التحتية والإسكان الاجتماعي. وانقلب هذا المنحنى التصاعدي فقط بعد بدء تفشي فيروس كورونا.

ثالثاً: أثر الديون الخارجية على الإيداع المحلي:

يؤثر الدين الخارجي بشكل سلبي على تعبئة المدخرات المحلية نتيجة الضغوط الناتجة من تراكم مدفوعات خدمة الدين الخارجي والتي تستقطع في صورة تسرب من تيار الدخل القومي وتنعكس بصورة سلبية أيضاً على الاستهلاك المحلي وبالتالي المحصلة النهائية انخفاض الاستهلاك المحلي وانخفاض القدرة على تكوين مدخرات محلية يمكن الاستفادة منها في رفع معدلات الاستثمار المحلية.

يمكن قياس أثر أعباء الدين الخارجي على الإيداع المحلي في مصر عن طريق حساب نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي، ومقارنة هذه النسبة بمعدل الإيداع المحلي (منسوباً إلى إجمالي الناتج المحلي)، كما هو موضح بالجدول رقم (١٤).

جدول رقم (١٤): أثر الدين الخارجي على إجمالي الإيداع المحلي في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١:

السنة	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١
الإيداع المحلي (بالمليار دولار)*	٣.٤	١٥.٥	٣١.٦	٢٣.٢	١٢.٤
نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي	%٣.١	%٥.٣	%٤.٤	%٤.٧	%٢.٦
الإيداع المحلي (منسوباً إلى إجمالي الناتج المحلي)	%١.٨	%٦.٢	%١٠	%٦.٢	%٣.١
نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي الإيداع المحلي	%٢١٤	%٨٥.٢	%٤٢.٤	%٧٤.١	%٨٤

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

* حسبت بواسطة الباحث بالاعتماد على بيانات الإيداع المحلي (بالمليار جنيه) ومتوسط سعر صرف عملة الجنيه المصري مقابل الدولار.

من الجدول السابق نلاحظ:

■ تعتبر نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الإيداع مرتفعة في مصر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، على الرغم من انخفاض هذه النسبة بشكل ملحوظ من ٢١٤% عام ٢٠١٧ إلى ٨٤% عام ٢٠٢١.

عام ٢٠١٩، وذلك بسبب إعادة جدولة بعض الديون التي أدت إلى انخفاض نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

■ على الرغم من انخفاض نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج المحلي من ٥.٣% عام ٢٠١٨ إلى ٢.٦% عام ٢٠٢١، فإن هذا التحسن رافقه انخفاض في نسبة الادخار إلى إجمالي الناتج من ٦.٢% عام ٢٠١٨ إلى ٣.١% عام ٢٠٢١.

■ حينما تحسن نسبة الإذخار إلى إجمالي الناتج المحلي ووصلت نسبته إلى ١٠% عام ٢٠١٩ كأعلى نسبة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، فإنها مازالت دون المستوى الذي تتطلبه التنمية المنشودة ومعدلات النمو المعلنة من قبل الحكومة عبر خطتها السنوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ذلك أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة تتطلب معدلات ادخار لا تقل عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، حتى لا تضطر الحكومة لتمويل التنمية بالديون.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي:

- بلغ رصيد الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢١ نحو ١٣٧.٨ مليار دولار أمريكي بزيادة بنحو ٨ مليار دولار، وبمعدل ٦.٢% (مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٠)، وبلغت أعباء خدمة الدين الخارجي في مصر نحو ٧.٨ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠٢١/٢٠٢٠ مقابل ٦.٩ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة زيادة ١٣% وهو أمر طبيعي نتيجة زيادة حجم الدين الخارجي.

- ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ حيث كانت في عام ٢٠١٧ تشكل نسبة ٣٣.٥%، وارتفعت هذه النسبة أعوام ٢٠١٨ و ٢٠١٩ إلى نحو ٣٧.١%، ٣٧.٨% على الترتيب، ثم بدأت بالانخفاض في أعوام ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ حتى وصلت إلى ٣٥.٥%، ٣٤.١% على الترتيب، ويظل الدين الخارجي للبلاد مطمئناً وفي الحدود الآمنة دولياً، مقارنة بدول أخرى في الأسواق الناشئة، خاصة أن برنامج الإصلاح الاقتصادي نجح في زيادة موارد الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية والحفاظ على توازن السياستين المالية والنقدية.

- تزايد نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات من ٢١١.٨% في عام ٢٠١٧ إلى ٣٠٦.٩% في عام ٢٠٢١، وهذا راجع إلى عدم استقرار حصيللة الصادرات المصرية من السلع والخدمات والتي شهدت تحسناً في عام ٢٠١٩ ثم تراجع خلال الأعوام ٢٠٢٠، ٢٠٢١ بسبب تداعيات أزمة كورونا مقارنة بمقارناً بتزايد حجم الدين الخارجي خلال تلك الفترة.

- انعكس ارتفاع الدين الخارجي في مصر في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث كان المعدل ١٩.٦% في عام ٢٠١٧ وارتفع إلى نحو ٣٥.٩% في عام ٢٠٢٠، ثم انخفض حتى وصل ٢٣.١% في عام ٢٠٢١.
- انخفاض نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي في مصر خلال ٢٠١٧-٢٠٢١ بنسبة ٩.٣%، ويرجع السبب إلى تزايد الدين الخارجي بمعدل نمو ١١.١%، وتذبذب الاحتياطيات الدولية بين الارتفاع خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩ بمعدل نمو ٦.٨%، ثم انخفاض في عام ٢٠٢٠ إلى نحو ٣٨.٩ مليار دولار ثم تحسن طفيف في عام ٢٠٢١ بمقدار ٠.٩ مليار دولار.
- تشكل نسبة الديون الخارجية طويلة الأجل في مصر نسبة تتراوح بين ٨٤.٥% كحد أدنى في نهاية يونيو ٢٠١٧، ونسبة ٩١.٢% كحد أقصى في نهاية ديسمبر ٢٠٢١، الأمر الذي يُشير إلى الطمأنة قدر الإمكان تجاه الالتزامات قصيرة الأجل والتي لا يتخطى مداها الزمنى عام.
- الدين الخارجى المصرى يتوزع خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ بنسب تتراوح (في المتوسط) ما بين ٦٣.٨% دولار أمريكى ونحو ١٣% وحدات السحب الخاصة، ونحو ١٣.٥% عملة اليورو، فيما تتضاءل العملات الأخرى مساهمة في رصيد الدين الخارجى.
- استحوذت المؤسسات الدولية والإقليمية على النسبة الأعلى من الديون المستحقة على مصر والتي تراوحت بين ٣٠.٧% & ٣٦% خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، وفي مقدمة هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، بنك الاستثمار الأوروبي، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ٢٥%، و١٩.٦% وفي مقدمة هذه الدول الإمارات، المملكة العربية السعودية الكويت، ثم تراجع ترتيب الدول العربية إلى المرتبة الثالثة عند نسبة ١٧.٣% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١. أما عن السندات والصكوك المصرية فجاءت في المرتبة الثالثة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وحتى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنسبة متزايدة تراوحت بين ١٥.٤%، و١٩.٤% قبل أن تزيد إلى نحو ٢١.٦% في يوليو-ديسمبر ٢٠٢١ حيث جاءت في الترتيب الثاني من حيث نسبة الديون المستحقة على مصر.
- أما عن الدول الدائنة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ وحتى يوليو-ديسمبر ٢٠٢١، فكان الترتيب وفقاً لمتوسط الفترة على النحو الآتي (الصين ٥.٦%، فرنسا ٣.٩%، ألمانيا ٣.٥%، اليابان ٢.٢%، المملكة المتحدة ١.٩%، والولايات المتحدة الأمريكية ٠.٩%).
- ثانياً: التوصيات:** في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها تتمثل أهم التوصيات التي يمكن أن تسهم في:

- سيادة الدور الوطنى فى صياغة سياسة تصنيع قومية تعمل على زيادة القيمة المضافة من جهة وزيادة مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى من جهة أخرى وزيادة الصادرات، وتقليل

الاعتماد على الواردات والتي تشكل أحد الأعباء الرئيسية في الضغط على سعر صرف العملة المحلية والاحتياطيات الدولية في ظل الأزمات.

- ضرورة التركيز على استقطاب الفوائض المالية لدى الدول العربية وبالأخص الخليجية الناتجة عن زيادة أسعار النفط خاصة مع انخفاض العوائد الحقيقية من استثمارها في الدول الغربية نتيجة موجة التضخم، والتركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والزراعة والتكنولوجيا وصناعة الأدوية.

- التقليل من الاعتماد على الأموال الساخنة نتيجة ارتباط خروجها بالمتغيرات الدولية ومنها ارتفاع سعر الفائدة في الأسواق الدولية في ظل ارتفاع معدل التضخم وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشكل ضغطاً على العملة المحلية وانخفاض قيمتها وتراجع حجم الاحتياطيات الدولية ، حيث تشكل العملة الأمريكية النسبة الأكبر في سلة العملات.

- تحويل نوع التمويلات التي تأتي إلى مصر، وبدلاً من الاعتماد على تمويلات تدخل في بند الدين، تتحول إلى استثمارات، بلفظ آخر يجب الإسراع في الخصخصة وبالتالي ضبط الإنفاق وهو أحد الأدوات التي يمكن أن توفر بديلاً سريعاً لحل مشكلات العجز وهو يخفف من الإقبال على الاستدانة لسد العجز .

- إمكانية تخطي أزمة الالتزامات قصيرة الأجل نظراً لتعافي مصادر العملة الصعبة خاصة الصادرات الغاز الطبيعي، حيث أن إنتاج مصر من الغاز يرتفع، ومن المنتظر أيضاً أن ترتفع إيرادات قناة السويس، بالإضافة إلى تحويلات العاملين بالخارج، كل هذه التدفقات ستساعد مصر على سداد التزاماتها الدولية.

- إمكانية الدولة من سداد الديون طويلة الأجل على فترات تزيد عن ٣٠ عاماً مع اتخاذ مزيد من الإجراءات التحفيزية التي من شأنها زيادة القيمة المضافة للناتج المحلي من جهة وزيادة مساهمة القطاع الصناعي من جهة أخرى بما يضمن الخروج من وطأة الاعتماد على الخارج ، ويعزز من قدرات الاقتصاد المصري في الأجل الطويل.

آفاق البحث:

نعقد أن دراستنا لا تزال مجال خصب للبحث من طرف الباحثين وعليه نقترح بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون محل بحث في المستقبل ومن أهمها:

- سعر الصرف والدين الخارجي في مصر - دراسة مقارنة مع التركيز على الأزمة الروسية الأوكرانية.

- سعر الفائدة الأمريكي واثره على تفاقم ديون الاقتصادات النامية، مع التركيز على الأزمة الروسية الأوكرانية.

- أثر العجز المزدوج في الدين الخارجي في مصر.

المراجع

١. المرسي السيد حجازي، اتساع نطاق الدين العام في دول العالم الإسلامي المشكلة والحلول، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، المملكة العربية السعودية.
٢. بيانات البنك الدولي - سنوات مختلفة.
٣. بيانات البنك المركزي المصري - سنوات مختلفة.
٤. جهاد صبحي، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي، مصر، مجلد ١١، عدد ٣٣، مصر، ٢٠٠٧.
٥. حسام عبد العال، أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ٢، يوليو ٢٠١٧.
٦. حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦.
٧. خالد عارف محمد، الدين الخارجي واثره على النمو الاقتصادي في مصر - دراسة تحليلية قياسية خلال المدة ١٩٩١-٢٠١٨، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد ٩، يناير ٢٠٢٠، ص ٥٥-٨٢.
٨. زياد بن علي عربية، المديونية العربية الخارجية، مجلة المال والصناعة، بنك الكويت الصناعي، الكويت، عدد ١٣، ١٩٩٩.
٩. زياد عز الدين طه وآخرون، اثر بعض المتغيرات على المديونية الخارجية في مصر للمدة (١٩٩٤-٢٠١٤)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد ٤، العدد ٤٠، ٢٠١٧.
١٠. صندوق النقد الدولي، "إدارة الدين الخارجي"، واشنطن، الوثيقة رقم INST/91- XIII/11/6، ١٩٩١.
١١. عاطف عبد القادر، سياسات مواجهة أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية دراسة حالة الجزائر ١٩٩٤-٢٠٠٥، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

١٢. عبد الهادي، وآخرون، الاثار الاقتصادية للمديونية الخارجية حالة الأردن ١٩٩٠-٢٠١١، المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الوضع الاقتصادي وخيارات المستقبل، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠١٣.
١٣. فريدة عزازي، نمذجة المديونية الخارجية الجزائرية: دراسة قياسية اقتصادية لأثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
١٤. مصطفى فتحي شرف وآخرون، تحليل استدامة الدين الخارجي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٠-٢٠١٩: دراسة تحليلية - قياسية، مجلة جامعة الاسكندرية للعلوم الإدارية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٨، العدد ٣، ابريل ٢٠٢١.
١٥. منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، المجلد ٩، العدد ٨، أكتوبر ٢٠٢٠.
١٦. منال جابر مرسي، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر دراسة قياسية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد الثامن، أكتوبر ٢٠٢٠.
١٧. ميساء عبادي، القروض الأجنبية ودورها في التنمية الاقتصادية المحلية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.
١٨. يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد العام، ستايرس للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٠.
19. Khamis,zaghdoudi,mohamad, mezni, Nesrine ,Djebali, Between External Debt and Economic Growth: case of Tunisia , International Journal of Economic and Finance, Vol 8,NO6,2016.
- 20.Panizza, Domestic And External Public Debt In Developing Countries, UNCTAD Discussion Papers, United Nations Conference on Trade and Development, 2008.
- 21.Woodford, Michael,"Public Debt and the Price Level", Princeton University,1998.
22. <https://ecss.com.eg/>
23. <https://ccsr-eg.com>

الملحق

ملحق رقم (١) : الدين الخارجي المستحق للبلدان العربية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ : يوليو ديسمبر ٢٠٢١ :

معدل التغير %	المتوسط*	يوليو -		٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠١٨-٢٠١٩	٢٠١٧-٢٠١٨	الدين الخارجي	
		ديسمبر ٢٠٢١	يوليو ٢٠٢٠				% الدين الخارجي	الإمارات
%١.٨	٢٤	٢٥.٣	٢٣.٩	٢٤.٢	٢٣.٥	٢٣.١	القيمة الإجمالية (بالمليار دولار)	
%٠.١٥	%٨.٢	%٧.٩	%٨.١	%٧.٤	%٨.١	%٩.٣	% الدين الخارجي	السعودية
%٣.٠١-	%٧.١٤	%٥	%٥.٦	%٧.٥	%٨.٣	%٩.٣	% الدين الخارجي	الكويت
%١.٣٢-	%٤.٧	%٤.١	%٤.٥	%٤.٣	%٥	%٥.٥	% الدين الخارجي	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات البنك المركزي المصري (سنوات مختلفة). * حسبت بواسطة الباحث.

ملحق رقم (٢) : الدين الخارجي المستحق للمؤسسات الدولية والإقليمية خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ : يوليو

ديسمبر ٢٠٢١ :

معدل التغير %	المتوسط*	يوليو -		٢٠١٩-٢٠٢٠	٢٠١٨-٢٠١٩	الدين الخارجي	
		ديسمبر ٢٠٢١	يوليو ٢٠٢٠			القيمة الإجمالية (بالمليار دولار)	IMF
%١١.٧	٤٣.٧	٥٢.٤	٤٦.٦	٤٣	٣٢.٨	القيمة الإجمالية (بالمليار دولار)	
%١٨.٧	١٨.٣	٢٣.٧	٢٠.٤	١٧.٩	١١.٢	% الدين الخارجي	WB
%٧	%٤١.٢	%٤٥.٢	%٤٣.٨	%٤١.٦	%٣٤.١	% الدين الخارجي	EIB
%٢.٦	١١.٣	١١.٨	١١.٦	١١.٣	١٠.٦	القيمة الإجمالية (بالمليار دولار)	
%٩	%٢٦.٥	%٢٢.٥	%٢٤.٩	٢٦.٣	%٣٢.٣	% الدين الخارجي	
%١١.٦	٣.٩	٥.١	٣.٦	٣.٦	٣.٢	القيمة الإجمالية (بالمليار دولار)	
%٠.١٥-	%٨.٩	%٩.٧	%٧.٧	%٨.٤	٩.٧	% الدين الخارجي	

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام بيانات البنك المركزي المصري (سنوات مختلفة). * حسبت بواسطة الباحث.

